

موسكو، أغسطس (آب) 2013

الإسلام في السياسة: بين العقيدة والمصلحة

التقرير التحليلي
لمنتدى الحوار الدولي
«فالداي»



Council on Foreign and Defense Policy

مجلس السياسة الخارجية والدفاعية



Institute of Oriental Studies,
Russian Academy of Sciences

معهد الأستراق التابع
لأكاديمية العلوم الروسية

RIANOVOSTI

الوكالة الروسية للانباء الدولية
ريا نوڤوستي

الإسلام في السياسة: بين العقيدة والمصلحة

التقرير التحليلي لمنتدى
الحوار الدولي «فالداي»

arab

موسكو، أغسطس (آب) 2013
valdaiclub.com

أعد المؤلفون هذا التقرير على أساس أوراق العمل والمناقشات التي طرحت وجررت في حوار الشرق الأوسط المنعقد في مدينة مراكش المغربية يومي 14 و15 مايو (أيار) 2013 في إطار منتدى «فالداي» الحواري الدولي. وشارك في الحوار سياسيون بارزون من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزعماء حركات إسلامية، وخبراء ومحللون معروفون من روسيا وغيرها من دول العالم، بالإضافة إلى نخبة من الصحفيين.

أعد التقرير

بروفسور **فيتالي نؤومكين**، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، عضو مراسل في أكاديمية العلوم الروسية

السفير **الكسندر اكسينينوك**، دكتوراه في القانون

بوريس دولغوف، أستاذ في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، دكتوراه في التاريخ

بروفسورة **ايرينا زفياغيلسكايا**، باحثة علمية رئيسية في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، دكتوراه دولة في التاريخ

فاسيلي كوزنيتسوف، باحث في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، رئيس قسم قضايا تحولات النظم والثقافات السياسية بكلية السياسة العالمية التابعة لجامعة موسكو الحكومية، دكتوراه في التاريخ

السفير **فينيامين بوبوف**، مدير مركز شراكة الحضارات لمعهد الدراسات الدولية التابع لجامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لوزارة الخارجية الروسية

المحتوى

1. المقدمة	4
2. الإسلام السياسي في بلدان «الصحوة العربية»: بين المجتمع والدولة	6
3. تشابك الخلافات الطائفية	16
4. الإسلام السياسي والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط	23
5. الشرق الأوسط الجديد والإسلام	34
6. الخاتمة	40

1. المقدمة

مثل تلك الأحزاب والمنظمات إلى السلطة في تونس ومصر.

إن الوضع في المنطقة كلها مازال يتصف بعدم الوضوح والتحديد، وكذلك التقلب إلى درجة كبيرة، ولهذا تعددت وتنوعت آراء السياسيين والخبراء حول أسباب التحولات في المنطقة ووضع وآفاق تطورها. ويرى قسم كبير منهم أن التحولات المؤلمة في العالم العربي تمثل عملية طويلة الأمد ستستمر لسنوات إن لم يكن لعقود. ويعرب قسم آخر عن الثقة بأن ذروة التغييرات قد تم تجاوزها أو أنها ستكتمل في غضون عام، مشيرين إلى إمكانية الحديث عن مرحلة جديدة من التحولات التي لن تكون عاصفة وراдикаلية بنفس الدرجة كسابقتها.

وهناك قسم آخر من الخلافات تتعلق بدور ومكانة الإسلاميين في الدول التي شهدت ثورات وتمردات وانقلابات. يرى عدد من المحللين أن «المكون الإسلامي» في عملية التحولات سيصبح جزءاً لا يتجزأ على المدى البعيد. وهذا يعني أن الإسلاميين وصلوا إلى السلطة بجدية ولمدة طويلة، وأن أية قوة أخرى لن تتحداهم في

أسفرت الأحداث العاصفة لـ «الصحوّة العربيّة» التي جرت في الفترة 2011-2012 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو معروف، عن تحولات اجتماعية – سياسية كبيرة: فقد أدت تلك الأحداث في بعض الدول إلى إسقاط الأنظمة الشمولية التي حكمت فيها لعقود بينما نتج عنها في بلدان ثانية تجديد للنخب السياسية. أما في بلدان أخرى فقد أدت تلك التحولات إلى مواجهات دامية ومستمرة بين المجموعات العرقية والطائفية والسياسية. وبغض النظر عن تباين

الوضع في المنطقة كلها مازال يتصف بعدم الوضوح والتحديد، وكذلك التقلب إلى درجة كبيرة، ولهذا تعددت وتنوعت آراء السياسيين والخبراء حول أسباب التحولات في المنطقة ووضع وآفاق تطورها

الأوضاع في مختلف البلدان إلا أن الأمر المشترك تمثل في خروج الأحزاب والمنظمات الإسلامية السنية في أغلبها، إلى الساحة السياسية. وقد وصلت





النصر من الشباب المنتفض //مثل هذا الرأي طرحه السياسي العربي المعروف وزير الخارجية المصري الأسبق، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى. كما يرى المحلل السياسي الهندي المعروف المشارك في حوار الشرق الأوسط بولور رامن كوماراسفامي أن المساهمة الفعلية للإسلاميين في إسقاط الأنظمة الدكتاتورية ضئيلة جدا وقد تكون معدومة. ولكنه لا ينفي فوزهم في الانتخابات نظرا لوجود قاعدة كبيرة من المؤيدين لهم// وللحقيقة هناك من يعتقد بأن الإسلاميين بالذات كانوا مهندسي الأحداث الثورية منذ البداية، وأنهم استفادوا فقط من الشباب المستائين. وكان المسجد وليس الإنترنت الوسيلة الأساسية في التخطيط للثورة //يطرح المحلل السياسي الأمريكي المعروف، الموظف السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية مايكل شيبير في العديد من المقابلات الصحفية، فكرة أن الشباب المتعلم من ذوي الميول الغربية يشكلون نسبة صغيرة من السكان في مصر، ولهذا فإنهم لا يستطيعون لعب دور مهم في تحديد مصير البلاد//.

المستقبل القريب. لقد أظهر السكان بشكل مقنع أنهم يتقون بالإسلاميين، وأن هذه الثقة لن تتبدد قريبا. وهناك محللون آخرون يعتقدون بأن أيام الإسلاميين في السلطة معدودة مشيرين إلى أنهم غير قادرين على حل المشاكل المعقدة لمجتمعاتهم، وخاصة المشاكل ذات الطابع الاجتماعي-الاقتصادي، وأنهم لن يحققوا الآمال الكبيرة التي علقها عليهم جموع المحتجين الذين أوصلوهم إلى السلطة. من المعروف أن القوة الأساسية المحركة للاحتجاجات تمثلت في الشباب الذين طالبوا برحيل الأنظمة السابقة والنخب المؤيدة لها في تلك البلدان كتونس ومصر، وبتوسيع المشاركة السياسية، واحترام كرامة وحقوق المواطنين، وتحقيق العدالة، واستئصال الفساد، ومعالجة البطالة، وضمان العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعيشي للشعب. ومن المعروف أيضا أن الإسلاميين انضموا إلى تلك الاحتجاجات في المرحلة الأخيرة. ويقول بعض السياسيين في العالم العربي إن الإسلاميين «سرقوا»

2. الإسلام السياسي في بلدان «الصحوة العربية»: بين المجتمع والدولة

بين مختلف المجموعات داخل كل معسكر من هذين المعسكرين.

أما ما يتعلق بالشكوك بشأن تصنيف الأنظمة المنهارة، فإن تلك الأنظمة كانت علمانية من ناحية أن قيادات تونس ومصر واليمن وليبيا لم تعتمد على العقيدة الدينية ولم تكن تستند إلى النصوص المقدسة في اتخاذ القرارات السياسية. كما أن شرعية السلطة لم تؤخذ على أسس دينية. ومع ذلك، فإن المؤسسات الدينية لم تكن منفصلة تماما عن الدولة وكانت العناصر الدينية موجودة في نظام التعليم كما في الخطاب السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل زعيم من زعماء تلك الدول حاول أن يظهر نفسه في المجال الديني بهذه الدرجة أو تلك من خلال طرح مختلف البوادر الرمزية. وقد عمد عدد منهم إلى تطبيق بعض أحكام الشريعة (في ليبيا ومصر)، وطرحوا أفكار إنشاء أحزاب دينية معتدلة مؤيدة للحكومة (في تونس). أما في المغرب، فإن الملك هو الزعيم الديني للبلاد بصفته «أمير المؤمنين».

يرى عدد من الخبراء أن هذا الفهم للدين متأصل في الثقافة العربية، وأن آفاق تطور أنظمة سياسية علمانية

الإسلاموية والعلمانية: عدوان، خصمان، أم أنهما «يانوس ذي الوجهين (إله عند الرمان)؟»

يؤيد بعض المحللين الرأي الذي يصف «الصحوة العربية» بأنها «ثورة إسلامية عظيمة» ويقارنون بينها وبين الثورة الإيرانية (1979) من حيث نطاق

يؤيد بعض المحللين الرأي الذي يصف «الصحوة العربية» بأنها «ثورة إسلامية عظيمة» بينما ينظر آخرون بشك إلى هذا الرأي

الجزات التي أحدثتها في المجتمع. بينما ينظر محللون آخرون بشك إلى هذا الرأي معتبرين أن الحديث عن استبدال الأنظمة العلمانية بأخرى إسلامية غير دقيق لعدة أسباب منها أن الأنظمة السابقة لم تكن كلها علمانية أو علمانية تماما بينما لم يتحدد بعد المستوى الإسلامي للأنظمة الحالية كما لم يتضح بعد مآل المواجهة بين معسكر الإسلاميين من جهة، ومعسكر القوى العلمانية والقومية والليبرالية من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار التنافس العنيف



العلمانية وكذلك الأحزاب العلمانية التي لا تعترف بحق المنظمات الإسلامية في الوجود، يعارض الديمقراطية، وبالتالي، فإن الجانبين العلماني والإسلامي يدافعان عن الدكتاتورية ويعتبران من خونة الثورة.

إن الكثير من القوى العلمانية والإسلامية لا تقف اليوم موقفا واضحا من القضية الدينية ولا تدعو إلى إزالة الخصوم من الساحة السياسية. ولا تتحدث الأحزاب العلمانية التي تعارض الإسلام السياسي عن فصل المؤسسات الدينية عن الدولة أو إلغاء التربية الدينية من نظام التعليم. وفي بعض الحالات (وخاصة في مصر) تفضل تلك القوى أن تطلق

على نفسها تسمية القوى المدنية وليس العلمانية وأحيانا تدخل في تحالفات مع الإسلاميين المعتدلين الذين لا ينفون من جانبهم نظرية الحقوق العامة للإنسان أو المبادئ الديمقراطية في الإدارة والحكم، ويبدون استعدادهم أحيانا للاعتراف بالطابع العلماني للدولة. وبينني هؤلاء استراتيجيتهم السياسية على أساس الحجج المنطقية مستندين في خطابهم فقط إلى

النصوص المقدسة. وبهذا الخصوص يمكن أن نشير إلى حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا الذي اعترف بالمبدأ العلماني لنظام الدولة على الرغم من توجهه الإسلامي. ومع ذلك يتهم خصوم أردوغان حزب «العدالة والتنمية» بأنه ينتهج سياسية «الأسلمة الزاحفة». وقد بدا ذلك واضحا في الجدل الذي دار حول القانون الذي تبنته الحكومة التركية مؤخرا بشأن وضع قيود على بيع المشروبات الكحولية والدعاية المروجة للكحول. لقد رأى خصوم الحزب الحاكم في هذا القانون تطاولا على حريات وحقوق الإنسان //مقابلة مع نائب حزب الشعب الجمهور التركي عن اسطنبول إحسان اوزكيس لصحيفة «بني شافاك» التركية في 30 مايو (أيار) 2013. عنوان الصفحة على الإنترنت:

<http://yenisafak.mobi/politika-haber/eski-muftuden-alkol-duzenlemesine-est-30.05.2013-528211//>

في المنطقة حسب المفهوم الأوروبي غير واقعية بغض النظر عن أية «صحوة عربية». إن القضية تكمن في أن الفصل بين الدينية والعلمانية في الإسلام غير محدد بدقة. ويمكن التأكيد على هذه الفرضية من خلال المبدأ الأعلى لدى السنة «الإسلام - هو الدين والدولة». وبالإضافة إلى ذلك يقف مسيحيو الشرق الأوسط نفس هذا الموقف أحيانا إذ يمكن أن نسمع منهم هذه العبارة: «أنا مسيحي في عقيدتي ولكني مسلم من ناحية انتمائي الوطني». كل ذلك لا يمنع الإسلاميين من أن ينظروا إلى العلمانية (بمعناها التقليدي) وكأنها الخصم الرئيسي للهوية الإسلامية.

مشكلة الهوية الدينية والتاريخية الثقافية سواء للمجتمع أو الدولة أصبحت المسألة المحورية في الأجندة السياسية لبلدان «الصحوة العربية» في مرحلة ما بعد الثورة

وليس شرطا، طبقا للرأي المذكور أعلاه، أن تكون الأنظمة السياسية التي كانت سائدة قبل الثورات والأحزاب والمنظمات السياسية الإسلامية التي حلت محلها، دينية بل على العكس يمكن أن يدور الحديث عن «أحزاب علمانية إسلامية» تدعو إلى إنشاء ما يسمى بـ«الدولة المدنية ذات التوجه الإسلامي» التي تتطور نظريتها بفعالية حاليا. ولهذا، فإن تحليل العمليات السياسية الجارية في العالم العربي من منظور المواجهة بين الإسلام والعلمانية لا يعكس الواقع. ويرى العديد من السياسيين أن هذه المواجهة غير مطابقة للواقع. وعلى سبيل المثال لم يتطرق أحد مرشحي الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في عام 2012 حمدين صباحي إلى المسائل الدينية في حملته الانتخابية مركزا على مشكلة الديمقراطية. ويؤكد صباحي أن كلا من الإسلام السياسي الذي لا يتقبل القوى



يؤكد أنصار العلمانية في البلدان العربية أن الإسلاميين يسبرون على نهج إقامة شكل ثيوقراطي للحكم واحتكار السلطة، وأنهم غير قادرين على الحكم والإدارة بفاعلية ولا يحترمون حقوق الإنسان المتعارف عليها. ولإعطاء مثال على ذلك يُشار إلى إيران والسعودية، بينما تُفسر المرحلة الحالية من «الصحوة العربية» على أنها تصدير للثورة الإسلامية أو دساتير ومكائد ملوك الخليج التي تجري بتغاض من جانب الغرب. وفي هذا السياق ستمثل نتيجة نشاطهم بالتراجع وإقامة الدكتاتورية والانهيال الاقتصادي.

المأخذ المقابل للإسلاميين على العلمانيين ينحصر في أنه في الوقت الذي يطرحون فيه مشاريع البناء المستقبلي استناداً إلى القيم الدينية التقليدية تكون أيديولوجية الأحزاب العلمانية منوثة للإسلام وسلبية ويبدو مشروع العلمانيين ضبابياً ومستنداً إلى الاقتباس من الديمقراطيات الغربية. ومن جانبها تنه م الأحزاب العلمانية الإسلاميين باستغلال الدين للاستيلاء على السلطة فقط وفي الجنوح إلى المغامرة وعدم الاستعداد لإدارة الدولة. أما أنصار الإسلاميين، فإنهم يؤكدون أنهم قادرون على الإدارة بفاعلية مشيرين إلى تجربة «حزب الله» الذي أثبت منذ مدة طويلة نجاحات

ليس فقط في المجالين الاجتماعي والإداري بل وعلى مستوى السياسة الإقليمية. وهناك مثال آخر هو حكومة «حماس» في قطاع غزة التي تمكنت في ظروف قاسية جداً من بسط الاستقرار والاحتفاظ بدعم وتأييد السكان. كما يشير الإسلاميون إلى أن الأحزاب العلمانية ذات النزعة القومية حصلت في السابق على فرصة لتنفيذ مشروعها ولكنها فوتت تلك الفرصة. فقد استقبلت المجتمعات العربية سلماً النهج الليبرالي لتلك الأنظمة ومحاولاتها فصل الدين عن الدولة. كما قاد ذلك النهج وتلك المحاولات المجتمع إلى التخلف والدولة إلى الإفلاس والعجز. ويؤكدون أن الدليل على ذلك يتمثل

كل ذلك يدل على أن التناقض العنيف «العلمانية - الإسلامية» لا يعكس تماماً الواقع في الشرق الأوسط. كما أن هذا التناقض ليس موجوداً فقط بل يهيمن على الفضاء الإعلامي. ويمكن السبب، ربما، في حقيقة بسيطة وهي: إن مشكلة الهوية الدينية والتاريخية الثقافية سواء للمجتمع أو الدولة أصبحت المسألة المحورية في الأجندة السياسية لبلدان «الصحوة العربية» في مرحلة ما بعد الثورة. وهنا تطرح (كما طرحت سابقاً) ثلاثة مشاريع - المشروع القومي العربي (هامشي حالياً)، والليبرالي (علماني موال للغرب)، وأخيراً المشروع العربي-الإسلامي الذي تطرحه الأحزاب الإسلامية. وكل هذه المشاريع الثلاثة تتمتع بميل نحو الاستقطاب الذي يناقض بنتيجته القطب الليبرالي اليساري القطب الإسلامي في الوقت الذي يتساوى فيه التناقض بين الأيديولوجيتين الليبرالية واليسارية (القوميين العرب).

الأحزاب العلمانية تتهم الإسلاميين باستغلال الدين للاستيلاء على السلطة وعدم الاستعداد لإدارة الدولة، بينما يؤكد أنصار الإسلاميين أنهم قادرون على الإدارة بفاعلية

وبهذا الشكل يظهر تناقض واضح. إن الليبراليين اليساريين والإسلاميين يميلون على مستوى العمل والبرامج السياسية إلى مبادئ معينة للدولة المعاصرة والقيم الإسلامية التقليدية (وإن كان بمستويات مختلفة). أما على مستوى الخطاب السياسي، فإن كل طرف لا يكل عن اتهام الطرف الآخر بانتهاج «لعبة مزدوجة» - أي اتهام القوى العلمانية في السعي إلى التخلي عن قيم وتقاليد إسلامية أصيلة واتهام الإسلاميين بالسعي إلى بناء دولة إسلامية والتخلي عن الحقوق والحريات. وتعد هذه الاتهامات المتبادلة حالياً أساساً لتركيبية المجال السياسي وتحديد هوية الأحزاب في عيون الناخبين.



التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان غير المتعودين على التعبير عن إرادتهم بحرية يسترشدون أحيانا بالانفعالات الاحتجاجية. وهذا يدل على أن الإسلاميين لا يملكون ما يكفي من الشرعية لبناء هيكلية سياسية جديدة حسب نماذجهم وأنماطهم الخاصة. أما الدليل المضاد الثاني، فإنه يستند إلى أن المجتمع العربي الذي لا يملك خبرة الديمقراطية غير مستعد للقيام باختيار واع: هذا المجتمع ببساطة لا يفهم جوهر المناظرات السياسية، والبرلمانية والحقوق المدنية. واستنادا إلى هذين الدليلين يرى العلمانيون أن فوز الإسلاميين في الانتخابات جاء نتيجة لعبة تكنوسياسية. كما يأخذ العلمانيون على خصومهم أنهم لا يسترشدون بالمصالح الوطنية بل بمصالح حزبية ضيقة، وأنهم «سارِقو ثمار الثورة» ويسعون إلى بناء نظام شمولي جديد.

في «الصحة العربية» (ويشيرون على سبيل المثال إلى مصير نظام صدام حسين).

الإسلاميون مشيدو الديمقراطية أم قابروها؟

في الوقت الذي يؤكد فيه الجزء الأكثر فاعلية ونشاطا من المجتمع وأغلبية الأحزاب في الدول العربية على التمسك بالديمقراطية وعدم السماح بالعودة إلى الأنظمة الشمولية، تصبح مشكلة الديمقراطية بالذات حجر عثرة بين مختلف القوى السياسية في المنطقة. إلى أي مدى كان انتخاب الإسلاميين للسلطة ديمقراطيا؟ وهل هم ملتزمون بالديمقراطية أم أنهم يحلمون سرا باحتكار السلطة وبناء نظام شمولي جديد؟ وبما يكمن جوهر الديمقراطية في الشرق الأوسط؟ لا يوجد إجماع في المجتمع اليوم بشأن أي سؤال من هذه الأسئلة.

ويمكن تقديم أدلة ملموسة على ذلك بما فيها الدستور الجديد في مصر الذي يحتوي على عناصر إسلامية أكثر وضوحا من الدستور السابق، والذي يحول مجلس شورى الإخوان المسلمين عمليا إلى جهاز تشريعي، وكذلك محاولة توسيع الصلاحيات الرئاسية لمحمد مرسي التي جاءت لمصالح حزبية وليس وطنية وخلافا لرغبة المجتمع. ويمكن أن نجد مثل هذه المساعي في تونس أيضا حيث حاول الإسلاميون في صيف عام 2012، جعل الشريعة الإسلامية أساس التشريع (قابل المجتمع المدني ذلك بالرفض ما أدى إلى تراجع الإسلاميين عن هذه الفكرة). كما حدد مجلس شورى حزب «النهضة» بنفسه تقريبا لمنصب رئيس الوزراء علي العريض الذي أعطى الضوء الأخضر عندما كان وزيرا للداخلية لتشكيل ميليشيات سلفية.

ويرى أنصار الإسلاميين أنه لا يمكن اعتبار أن كل هذه الاتهامات تستند إلى الواقع. فالدستور المصري

بعد تحقيقهم فوز نسبي في الانتخابات، يجد الإسلاميون أنفسهم مضطرين إلى أن يصبحوا عوامل التغيير والقوة التي ستبني مؤسسات ديمقراطية لسلطة الدولة

يؤكد أتباع الإسلاميين أن شرعية وجودهم في السلطة جاءت من خلال الفوز في انتخابات حرة أثبت خلالها السكان أن الإسلام السياسي اليوم هو القوة التي ينتظرون منها جلب الديمقراطية والتعددية والحرية إلى المجتمع.

أما خصوم الإسلاميين، فإنهم يطرحون دليلين مضادين، يتمثل الأول في أن الفوز في الانتخابات الذي جاء بفارق بسيط لا يدل على وجود دعم واسع للإسلاميين من جانب المواطنين خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار النسبة المتدنية للمشاركة في





من خلال عمله الفعال أثناء الأزمة في قطاع غزة في خريف عام 2012. أما العريض، فإنه يؤكد كرئيس للوزراء استعداده للرد بشدة على الجماعات السلفية الراديكالية.

وينفي الإسلاميون في خطابهم السياسي وجود ضارب بين مصالحهم الخاصة والمصالح الوطنية. ويعلن حزب «النور» السلفي المصري كما حزب «النهضة» في تونس أنه يعارض إقامة نظام دكتاتوري، ويؤيد ضمان الحقوق المدنية المتعارف عليها، ويعلن استعداده للتعاون مع جميع الأحزاب التي تقف مواقف بناءة. ويؤكد الإسلاميون أن الإسلام مع الحرية وحرية الاختيار، ولهذا، فإنهم أول أنصار الديمقراطية.

ومع ذلك لا يجوز إغفال العمل من منطلق الاعتبارات الخاصة، الأمر الذي أشار إليه كثير من المحللين السياسيين، في نهج الإسلاميين السياسي. لعل المشكلة لا تكمن في الإسلاميين أنفسهم بل في عدم التناسب بين حجم الدعم الذي يحصلون عليه في المجتمع مع المهام المطروحة أمامهم. وفي آخر المطاف يجد الإسلاميون أنفسهم بعد تحقيقهم فوز نسبي في الانتخابات، مضطرين إلى أن يصبحوا عوامل التغيير – أي تلك القوة التي ستبني مؤسسات ديمقراطية لسلطة الدولة وإنجاز المهمة التي تتطلب تأييدا واسعا من جانب جميع القوى السياسية الأساسية وفئات المجتمع.

ولكن إذا كانت القوة التي جاءت إلى السلطة بطريقة ديمقراطية تنطلق في عملها في عملية بناء الدولة من اعتباراتها الخاصة مثيرة بذلك استياء فئات واسعة من السكان وغير موفرة خلال ذلك قنوات للتعبير الشرعي عن الاحتجاج والتأثير على السلطة، فهل يمكن اعتبارها متمسكة بالديمقراطية؟ ألا يصبح البديل الوحيد لذلك موجة احتجاجات واسعة بهدف

اتخذ من خلال استفتاء وبعد أن صوت لصالحه 70 في المائة من الناخبين. وحتى لو كان هناك كثيرون ممن يعارضون هذا الدستور إلا أنه حظي بتأييد ملايين المصريين. كما أن الجزء الأكبر من التعديلات التي أدخلت على الدستور كانت موجودة في القانون المصري سابقا، ولكن ليس على مستوى الدستور بل على شكل قوانين منفصلة. وأخيرا، لا يتعارض نص الدستور مع مواقف القوى السياسية الأساسية تجاه القضايا الرئيسية، وهي: الحقوق المدنية، ووضع الأقليات، وحقوق المرأة. أما في تونس فقد رفض

يفرق الإسلاميون بين الديمقراطية كمبدأ لتنفيذ السلطة والديمقراطية بكونها مجموعة من المؤسسات والإجراءات المقتبسة من الغرب. وهم يرفضون الثانية

حزب «النهضة» المسودات الأولى للدستور واقترح التنسيق مع المعارضة بشأن نصه.

وإذا كانت الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية تمارس حاليا وظائف تشريعية، فإنها تفعل ذلك في إطار القانون: كل القوانين تسن وتتخذ وفقا للقواعد البرلمانية ذات الصلة. وليس ذنب الإسلاميين أنهم يتمتعون بأغلبية المقاعد وأن النواب الذين يمثلونهم منضبطون حزبيا أكثر من غيرهم.

أما ما يخص نشاط الرئيس المصري محمد مرسي ورئيس وزراء تونس علي العريض، فإن كل واحد منهما يؤدي مهامه في إطار الصلاحيات التي منحها إياه الشعب. ولم يثبت بعد أنهما يراعيان مصالح حزبيهما على حساب المصالح الوطنية. وأخيرا، فإن مرسي أثبت نفسه كمواطن مصري وليس كإسلامي



إن المخاوف بشأن تعزيز منهجية بناء الدولة على طريق الديمقراطية يشعر بها الإسلاميون أيضا. ويقترح بعضهم، مقرين بأن الإرث الإسلامي الغني يجب أن يستفاد منه في العمل السياسي، استبدال عدد من عناصر النظام السياسي الغربي بمبادئ من ذلك الإرث مما يجعلها أكثر ملائمة للمجتمع العربي. وبذلك يظهر الفرق بين الديمقراطية كمبدأ لتنفيذ السلطة التي يعترف بها أنصار هذه الآراء والديمقراطية بكونها مجموعة من المؤسسات والإجراءات المكتسبة من الغرب التي يرفضونها // قال أحد المشاركين في الحوار: «نحن، الإسلاميين نفرق بين الديمقراطية كمبدأ وبين الديمقراطية كتطبيق». ويرى أن هذه الازدواجية تتيح الكثير من الإمكانيات ولكنها تنطوي على مخاطر في نفس الوقت // إن هذا التناقض بين التقاليد والحداثة، والخاص والعام، تفتح من جهة آفاقا لبناء نظام متسق، وتثير مخاوف من العودة إلى الدكتاتورية من جهة أخرى. والسبيل الوحيد لتجنب تلك المخاوف يتمثل، من وجهة نظر الإسلاميين، في القدرة على اتخاذ خيار أخلاقي صائب مستند إلى مبادئ الدين.

وبالطبع، سيكون الكثير مرتبطا بمدى استعداد الإسلاميين في مصر وتونس للعمل على تطوير المجتمع المدني في بلدانهم، ومنحه بعض الوظائف الاجتماعية-السياسية. وهذا يؤثر على مدى نجاح الإصلاحات التي بدأت والتي يخطط لتنفيذها بغض النظر عما إذا كانت الدولة التي ستنشأ بنتيجة تلك الإصلاحات، ستسمى ديمقراطية أو إسلامية أو ديمقراطية بوجه إسلامي أو أية تسمية أخرى.

هل يمكن تحقيق توافق اجتماعي؟

تحمل النقاشات الساخنة حول آفاق الديمقراطية ذات الوجه الإسلامي في بلدان «الصحة العربية» حاليا طابعا نظريا، فبناء ديمقراطية تستند إلى تقاليدها

إسقاط النظام كما حدث مع القيادة السابقة؟ ومن يضمن عدم تكرار سيناريو «الربيع العربي» مرة أخرى؟ وهل الإسلاميون مستعدون للتنازل عن السلطة في حال هزيمتهم في الانتخابات؟

إن إحدى أهم مسائل الديمقراطية تتعلق بمقاييس تلك الديمقراطية. ويصف ممثلو المنظمات الإسلامية العملية السياسية في بلدان «الصحة العربية» حيث

لا يمكن تنفيذ مهمات تعزيز أو إعادة بناء مؤسسات الدولة وزيادة فاعلية الإدارة في ظل غياب التوافق الاجتماعي وثقة السكان بالنخب السياسية، وهما أمران شبه مستحيلين في ظروف ضعف الهوية الوطنية التي تعيش أزمة جديدة اليوم

فازوا في الانتخابات، بأنها عملية ديمقراطية بسبب ذلك، وكذلك لأن السلطة الجديدة تمارس نشاطها في إطار القانون وفي ظروف المنافسة. ويركز خصومهم على أن الديمقراطية تعتبر عملية تتضمن بناء مؤسسات، بما فيها نظام قضائي مستقل، وتنظيم عمل وسائل إعلام مستقلة، ونشاط حر ومتكافئ للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. ويؤكدون أن صناديق الاقتراع تعد نقطة انطلاق فقط لهذه العملية. وإذا أخذنا التجربة العراقية بعين الاعتبار فسند أن عملية «الانتقال الديمقراطي» تدخل في فترة ما بعد الانتخابات في أشد مراحلها ضعفا.

وفي الظروف التي يبدي فيها الجزء الأساسي من المجتمع سعيا إلى الديمقراطية بدون فهم جوهرها بينما يكون صدق نوايا القوى الحاكمة وتفسيرها للديمقراطية غير واضحين، فإن نجاح تجاوز هذه المرحلة يوحى بمخاطر معينة.



شهدوا انقسامات داخلية أدت إلى قيام منظومة معقدة وهشة لردع المجموعات المعادية ومواجهتها. وفي ذلك يكمن الاختلاف بين الأنظمة العسكرية العربية والجيش التركي الذي تمكن من ضمان وجود نوع من نظام سلطة الدولة وتشكيل مؤسساتها وتطويرها لفترة طويلة (ولكن أيضا ليس إلى الأبد).

لم تشعر الأنظمة الملكية والعسكرية بحاجة إلى بناء هوية مدنية للمجتمع. ففي الحالة الأولى تلخصت الهوية الوطنية في الاعتراف بالسلطة الملكية، لتبقى مبايعة الملك رمزا له، وفي الحالة الثانية تعوض غيابها بسلطوية الهيئات الأمنية. إلا أنه اليوم وفي غياب الأمرين المذكورين، وفي ظروف المطالب ببناء الديمقراطية، تحتاج السلطة إلى إقامة مجتمع مدني مسؤول وتنميته.

الثقافية والدينية خلال فترة وجيزة أمر مستحيل. ومع ذلك، تضع الاضطرابات التي اجتاحت الشرق الأوسط، أمام الحكام الجدد مهمات محددة بتعزيز (أو إعادة بناء) مؤسسات الدولة وزيادة فاعلية الإدارة. لا يمكن حل هذه المسائل في غياب الحد الأدنى من التوافق الاجتماعي وثقة السكان بالخبز السياسية، وهما أمران شبه مستحيلين في ظروف ضعف الهوية الوطنية التي تعيش أزمة جديدة اليوم.

القوى العلمانية أظهرت ضعفها خلال فترة ما بعد الثورة، واضطرت اليوم إلى التركيز على طرق جذب الناخبين والاستعداد للانتخابات المقبلة بدلا من القضايا الجوهرية لتنمية المجتمع والدولة

وبحثا عن الدعم يحتاج الإسلاميون الذين يدينون بالولاء لرويتهم للعملية التاريخية، إلى محاكاة الغرب واستحياء الخبرة الإسلامية في حقبة النبي محمد والخلفاء الراشدين. إلا أنه إذا كان التوافق الاجتماعي في الماضي البعيد يعني التوصل إلى نقاط تلامس بين مؤمنين لهم وجهات نظر مختلفة حيال عدد من القضايا الدينية والسياسية، فإنه اليوم يعني أولا قدرة السلطة على التعاون مع المسلمين العلمانيين والأقليات الطائفية والملحدين والنساء. ومن دون هذا التفاعل سيمثل الإسلاميون قوة أكثر خطورة من العسكريين المخلوطين الذين اضطروا، وعلى مدى سنوات، للكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة بدلا من الحكم في العالم العربي، وفي نهاية المطاف إما أرغموا على التخلي عن السلطة أو إلى دفع المنطقة إلى النزاعات والفوضى.

ولكن، ألا يتعين على المجتمعات العربية في هذه الحال التخلي عن المشروع الإسلامي لصالح آخر علماني؟ يبين الواقع أن العلمانيين يسعون بنفس

وتتجلى هذه الأزمة بوضوح في الجدل بين العلمانيين والإسلاميين، مما يذكر بالمواجهة بين ذوي الميول الغربية وأنصار الأصالة السلافية في القرن التاسع عشر في روسيا.

وقبل وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم، مرت الدول العربية في القرن العشرين بمرحلتين من التطور. وفي أولهما كانت الأنظمة الملكية تضمن وحدة المجتمع والاستقرار والبناء الوطني. وفي بضع حالات فقط حملت السلطة المطلقة تحديًا وتقدمًا، ولكنها غالبا ما اتجهت إلى حفظ علاقات السلطة التقليدية والرجوع عن حداثة المجتمع، مما أدى إلى سلسلة ثورات في عدد من الدول العربية في الخمسينيات من القرن الماضي. وفي المرحلة التالية أصبحت الجيوش إصلاحيًا رئيسيًا وأدت دورا نشطا في السياسة. وتمكن العسكريون، كونهم علمانيين وطنيين، من ضمان الوحدة الوطنية لبعض الوقت. إلا أنهم، باستثناء مصر، لم يتمكنوا من تعزيزها والقيام بإدارة فعالة. وعلى عكس ذلك، وكما بينت الأحداث في ليبيا واليمن وسورية، فإنهم

(يتعذر كلاهما الآن). علما أن اللاعبيين الخارجيين يعانون أيضا من تشويه صورة مؤسسات الدولة وتآكل الهيئات الاجتماعية. ويجب أخذ أمرين بعين الاعتبار: أولا، لا يمكن تطبيق هذه الآليات بحق دول بعينها دون غيرها، بل يجب تطبيقها بشكل شامل على المنطقة كلها، بما في ذلك على الدول التي لم تتجأها «الصحة العربية» بعد، لأن التعاون الوطيد بين الدول وانفتاح الحدود (بما في ذلك إعلاميا)، قد تؤديان بسهولة اليوم إلى انتشار حالة من عدم الاستقرار والنزاعات. ثانيا، لا يمكن لهذه الآليات أن تستند إلى مبادئ نظام الحزب الواحد التي يسعى الشركاء الغربيون لرفضها على الدول العربية، لأن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة وضع ما قبل الثورة، أو في أسوأ الأحوال سيحول دون تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

كيف يمكن ممارسة الإدارة بفعالية؟

تتعلق مسألة نجاة المجتمع والدولة بقدرة القوى الحاكمة على التصدي لتآكل مؤسسات السلطة وضمان الأمن الاجتماعي والوطني، وتلبية مطالب المواطنين في مجال الآداب والأخلاق. ويزعم منتقدو السلطات الجديدة في مصر وتونس وليبيا واليمن أن الأحزاب الإسلامية لا تنجح حاليا في تحقيق أي من هذه المهام. وأعلنت إحدى المشاركات العربيات في مؤتمر «فالداي» أن الإسلاميين في الشرق الأوسط يحدون من فكرة الدولة العلمانية ويريدون احتكار السلطة، وأن دعم الغرب للإسلاميين كان خطأ، وعلى القوى العلمانية الموالية للغرب تحمل المسؤولية عن مستقبل بلدانهم، رغم أنهم سيعيشون أوقاتا عصيبة. تبين مثل هذه الانتقادات حدة الجدل حول مستقبل دول «الصحة العربية». ولكن هناك عددا لا بأس به من ممثلي القوى العلمانية ينظر بتفاؤل إلى إمكانية التطور الأيديولوجي السياسي لجزء هام من

الدرجة لتمثيل المجتمع كله، ويرون أن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى التوافق المرغوب فيه تتمثل في الفصل التام بين الدين والسياسة. إلا أنهم سيواجهون حتما على هذا الطريق نفس مشكلة نظرائهم: فعلى مدى سنوات طويلة شكل أنصار الإسلام السياسي الجزء الأكثر نشاطا وصمودا من المجتمع المدني، ويعد التعاون بين الدين والسياسة حجر الزاوية لهويتهم السياسية.

مسألة نجاة المجتمع والدولة بقدرة القوى الحاكمة على التصدي لتآكل مؤسسات السلطة وضمان الأمن الاجتماعي والوطني، وتلبية مطالب المواطنين في مجال الآداب والأخلاق

وتتلخص المشكلة الأخرى في أن القوى العلمانية أظهرت ضعفها خلال فترة ما بعد الثورة، واضطرت اليوم إلى التركيز على طرق جذب الناخبين والاستعداد للانتخابات المقبلة بدلا من القضايا الجوهرية لتنمية المجتمع والدولة، شأنها في ذلك شأن الإسلاميين الذين فازوا في الانتخابات الأخيرة، ثم خسروا جزءا من ميزاتهم التنافسية خلال العامين الماضيين، واضطروا اليوم للعمل في ظروف المنافسة، وذلك لأول مرة في تاريخهم. وربما الحق مع من يرى أن كافة القضايا والخلافات الجوهرية خضعت في فترة ما بعد الثورة إلى المصالح الراهنة لمجموعات سياسية تتنافس من أجل السلطة.

ويرى العديد من الخبراء أن الوضع الذي يزد موقف اللاعبيين الخارجيين (وفي مقدمتهم الغرب) فيه من حدة الأزمة الداخلية في العالم العربي، يجب التركيز فيه بصورة خاصة على البحث عن آلية لنجاة الهيئات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، وليس على بناء الهوية الوطنية والتوصل إلى التوافق الاجتماعي



الدمقرطة السياسية إلى انتشار العنف والجريمة في المجتمع والدولة، وفي قطاع غزة لم يضع وصول حكومة حركة «حماس» إلى السلطة حداً للتجاوزات. حصلت «حماس» على دعم السكان بفضل عدم تورطها في الفساد المستشري في حركة «فتح»، على حد الزعم. إلا أنه بوصولها إلى الموارد في سياق غياب المنافسة في الحياة السياسية، لم تتمكن من تجنب الفساد كاملاً وبناء مؤسسات إدارة قادرة على الحياة وحل المشكلات الاقتصادية بنجاح. إلا أن ذلك كان في ظروف الحصار مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.

وما زالت الأوضاع في مجال الأمن الاجتماعي صعبة للغاية. وتكمن صعوبة الوضع الراهن في أن أجهزة القوى فقدت خلال فترة «الصحوة العربية» هيبتها في عيون المجتمع، ونتيجة لذلك أصبحت في حالة الانكسار، وفي أنها ليست موالية بدرجة كافية للسلطات الجديدة. كما ازدادت التهديدات الأمنية كثيراً نتيجة لانتشار السلاح غير المرخص وتراجع حاد لتأمين الحدود وتعزيز البنية التحتية للإرهاب بصدد الأحداث في سورية وليبيا. وفي الواقع، فإن السلطات الحالية تواجه مهام أصعب من سابقتها في مجال الأمن، فيما تبقى الوسائل المتوفرة لديها محدودة جداً.

ومع ذلك، يرى منتقدو الإسلاميين أنه في حال سيطرتهم على الجيش والأجهزة الخاصة، فإن السلطات قد تستخدم ذلك لإقامة حكم شمولي واحتكار السلطة بذريعة مكافحة التطرف مع الحفاظ على الواجهة الديمقراطية شكلياً عن طريق فرض حالة الطوارئ مثلاً. قد تسمح مثل هذه الإدارة للنظم بتعويض فشلهم في بناء مؤسسات سلطة فعالة عن طريق الضغط على المجتمع بالقوة. تثير هذه الأفاق مخاوف إضافية في المجتمع لاسيما في الطبقات المتعلمة والحديثة.

الإسلاميين الذين ظهروا على سطح الحياة السياسية واضطرت إلى أن تصبح براغماتية وتسعى للتعاون مع القوى الأخرى.

ومع ذلك، أصبحوا عند نشر نفوذهم في كل جوانب حياة المجتمع، عرضة لنفس العيوب التي أدت إلى سقوط أسلافهم: ففي الحكومة الأولى لانتلاف «ترويك» الحاكم في تونس، شغل رفيق عبد السلام، صهر زعيم حركة «النهضة»، منصب وزير الخارجية، كما تولى أشخاص تربطهم علاقات شخصية بالسلطات الجديدة مناصب قيادية في وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية والقضاء. وازدادت معدلات الفساد بعد الثورة في كل من تونس ومصر. ووصف الناشط الحقوقي التونسي البارز مختار يحيوي الوضع بأن «المجتمع الفاسد حل محل النظام الفاسد».

المسألة الجوهرية تتمثل في كيفية بناء نظام خال من العيوب القديمة يجمع بين الديمقراطية السياسية والمسؤولية الاجتماعية للدولة والنخب عن وضع المجتمع وأمام هذا المجتمع

إلا أن المجتمع المدني في عام 2011 لم يتظاهر ضد زعماء بعينهم قدر ما احتج على أنظمة فاسدة كان هؤلاء الزعماء رموزاً لها. وبالتالي، تتلخص المسألة الجوهرية في كيفية بناء نظام خال من العيوب القديمة يجمع بين الديمقراطية السياسية (من ناحية المؤسسات والإجراءات، وهناك نجاحات واضحة على طريق بنائها)، والمسؤولية الاجتماعية للدولة والنخب عن وضع المجتمع وأمام هذا المجتمع. ويبين مثلاً الديمقراطية القائمة اليوم في الدول العربية مدى صعوبة هذه المهمة، ففي الواقع فشل العراق والسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيقها. ففي العراق، أدت





وصلت إلى سدة الحكم اليوم لا تظهر مثل هذا النقاء، فهل يظهره أتباعهم الأكثر راديكالية الذين لا يعانون من البراغماتية الماجنة للمعتدلين؟

وفي هذا السياق تسمع دعوات للاستفادة من التجربتين الإيرانية والسعودية. ففي الحالة الأولى يلحظ فصل واضح جدا بين المجال الأخلاقي الذي تسود فيه الأصول والقيم الإسلامية، ومجال المؤسسات الخاضع لمعايير الإجراءات والديمقراطية. وفي الحالة الثانية يلحظ فصل بين العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تستند إلى مبادئ تقليدية، والنموذج الغربي للاقتصاد. ومن الطريف أن السعودية تتخلف في القطاع المصرفي الإسلامي عن بعض الدول الغربية. وتقوم الأخلاقيات الإسلامية والقيم التقليدية في الحالتين بنوع من مراقبة العلاقات الاجتماعية من شأنها ضمان الاستقرار ووضع معايير أخلاقية معينة في النشاط الاقتصادي للدولة والسياسة الاجتماعية للسلطات.

وإذا أصبح الإسلاميون الراديكاليون قادة أكثر فاعلية من الموجودين حاليا، فإن المخاطر التي ستواجهها المجتمعات العربية على طريق التجديد لن تكون أخف من تلك الموجودة حاليا. ويمكن أهمها في حرص الإسلاميين الأكثر التزاما أيديولوجيا على فرض رؤيتهم للأخلاقيات الإسلامية في الحياة اليومية للمجتمع والقوانين. من الواضح أن مثل هذه الأسلمة للحياة الاجتماعية ستثير رد فعل سلبي في طبقات اجتماعية واسعة لاسيما الأثريين الطائفية. يضع ذلك قضية آفاق العلاقات داخل الطوائف وبينها، على رأس جدول أعمال الشرق الأوسط.

السلطات الحالية تواجه مهام أصعب من سابقتها في مجال الأمن، في الوقت الذي تبقى فيه الوسائل المتوفرة لديها محدودة جدا

وبشكل عام، فإن ضعف محاولات السلطات الحالية لحل المشكلات الأساسية للتنمية يتيح لمعارضهم طرح قضية ضرورة تشكيل حكومات تكنوقراط لا حزبية. إلا أنه في وضع الاستقطاب الاجتماعي والسياسي حول قضايا الوجود الأساسية، فإن وجود تكنوقراط محايدين سياسيا أمر مشكوك فيه، فعدم الانتماء لأي حزب رسميا لا يضمن الحيادية. وبالتالي، فإن تعيين التكنوقراط في مناصب قيادية

أهم المخاطر يكمن في حرص الإسلاميين الأكثر التزاما أيديولوجيا على فرض رؤيتهم للأخلاقيات الإسلامية في الحياة اليومية للمجتمع والقوانين

لن يسمح بتذليل الصعوبات الموجودة إلا في حال ظهورهم نتيجة لأسباب موضوعية وليس «الإرادة الشريفة» للإسلاميين.

وهناك رأي مفاده أن النقاء الأخلاقي للحركات ذات المرجعية الدينية قد يكون نظريا طريقة أخرى لضمان التطبيع التدريجي للوضع في مجالات المؤسسات والاقتصاد والأمن. وإذا كانت القوى المعتدلة التي

3. تشابك الخلافات الطائفية

مع الأقباط في عام 2012، وفي تونس، حيث تعرض معبد يهودي في العاصمة للاعتداءات. إلا أنه من المنتظر أن تتم تسوية الوضع مع تحسن أداء هيئات الأمن الذي يعود بالطبع إلى عوامل كثيرة، ولكنها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالقضايا الطائفية.

ثانياً، هناك خطر أكبر كثيراً يعود إلى استغلال السلطات الجديدة للخلافات الطائفية لتوجيه الغضب الشعبي نحو الأقليات. ويتهمها معارضة الأنظمة الحالية بعدم الرغبة في التصدي للعنف بحق الأقليات. وترى المعارضة العلمانية أن ذلك الأمر لا يعود فقط إلى الأيديولوجيا الإسلامية الراديكالية التي تصنف اليهود والمسيحيين على أنهم كفار وتدعو إلى الجهاد ضدهم، بل أيضاً إلى الطابع الشمولي أصلاً للأحزاب الإسلامية الذي يقتضي تحديد عدو خارجي (إسرائيل والغرب) وداخلي (أقليات طائفية والشواذ وغيرهم من الأقليات).

وتعود وجهة النظر هذه إلى التشابه بين جميع التيارات الإسلامية في طموحاتها في الانفراد بالحقيقة المطلقة وطابعها الاحتجاجي تاريخياً، حيث كانت تكافح ضد شيء ما دائماً ولا تستطيع بناء أجندتها على أسس إيجابية.

تتطور العلاقات داخل الطوائف وبينها في الشرق الأوسط اليوم على ثلاثة أصعدة رئيسية: بين المسلمين وغير المسلمين، والأغلبية السنية والأقليات غير السنية، والتيارات السنية المختلفة. وتختلف المشكلات الموجودة على هذه الأصعدة الثلاثة في أسباب ظهورها وديناميكيته ودرجة أهميتها بين مختلف دول المنطقة.

غير المسلمين في الشرق الأوسط: واقع يتلاشى؟

يوجد في جميع الدول العربية تقريباً سكان أصليين من غير المسلمين، معظمهم من المسيحيين، وأيضاً من اليهود. وعلاوة على ذلك، هناك مجموعات صغيرة من أتباع الحركات الدينية الجديدة وملحدون. لا تشمل أية دراسات اجتماعية الملحدون، ولذلك لا يمكن حصر عددهم. تواجه هذه المجموعات من السكان، وفي مقدمتهم المسيحيون واليهود، ثلاثة مخاطر أساسية.

أولاً، في ظروف تدهور منظومة الأمن يتعرض هؤلاء للعنف من جانب السلفيين الراديكاليين. وبعد هذا الخطر واقعياً في مصر التي شهدت مواجهات





من وجهة نظرنا، فإن المشكلة الرئيسية لن تكون في المجال القانوني، وإنما في مجال العلاقات الاجتماعية. مهما كانت القوانين الجديدة جيدة، فإن إعادة أسلمة المجتمع على أسس سلفية بشكل عميق (عند التخلي عن التقاليد الخاصة بالإسلام المحلي) ستؤدي إلى مضايقة الأقليات وهجرتهم أو إقامة تجمعات مغلقة وتهميشها.

ولدى معارضة خصومهم، يشدد الإسلاميون على موقفهم المتسامح حيال الأقليات ويظهرون قسوة بحق السلفيين (وحتى يمنعون مسيراتهم السلمية في بعض الأحيان) ويؤسسون لعلاقات طيبة جدا مع زعماء الأقليات الطائفية، مشيرين إلى أنهم أنصار

تتطور العلاقات داخل الطوائف وبينها في الشرق الأوسط اليوم على ثلاثة أصعدة رئيسية: بين المسلمين وغير المسلمين، والأغلبية السنية والأقليات غير السنية، والتيارات السنية المختلفة

ويمثل ذلك خطرا خاصا على الدول، حيث يمثل المسيحيون جزءا هاما من السكان، وتجتمع الخلافات بين الطوائف بشكل دراماتيكي مع الخلافات داخل الطوائف، وبشكل أساسي بين الأغلبية السنية والأقليات الشيعية من أتباع الأمامية والزيدية والعلوية وغيرهم.

الانقسام السني الشيعي: من يهدد من؟

يعيش الشيعة بين السكان المسلمين في عدد من الدول العربية (العلويون القريبون منهم في سورية، والزيديون في اليمن، وأتباع الأمامية في لبنان والعراق والسعودية، ونحو 20 ألف منهم في مصر). وبالتالي، مشكلة العلاقات بين السنة والشيعة قائمة في جميع تلك البلدان بدرجة أو بأخرى. ويعود ظهور المشكلة وزيادة حدتها إلى التأثير الخارجي والظروف التاريخية وبعض خصائص منظومة الدين الإسلامي.

شهدت جميع الدول العربية تقريبا في مرحلة من المراحل فترات من التشيع والدولة الشيعية ظلت عالقة في الأذهان إلى اليوم (الإدريسيون في المغرب، والفاطميون في تونس ومصر وفلسطين، والقرامطة في الجزيرة العربية وجنوب العراق، والإمامة الزيدية في شمال اليمن).

ظهر التشيع في القرون الأولى من الإسلام وتطور كحركة دينية مناهضة للحكومة تحدى أتباعها السلطة

الديمقراطية رغم اتهامهم بالسعي إلى الشمولية. إلا أن ذلك لا يفتح المعارضة العلمانية، وهي ترى أن الأعمال المذكورة تأتي حرصا من الإسلاميين على حفظ وجههم أمام الغرب والبقاء في السلطة. ويبدو أن المسيحيين واليهود غير مقتنعين أيضا، حيث ازدادت معدلات هجرتهم من دول «الصحوة العربية» بعد الثورات.

ثالثا، قد يكون انتهاك لحقوق الأقليات الطائفية نتيجة لمحاولات الإسلاميين الرامية إلى الأسلمة التدريجية للحياة الاجتماعية والسياسية.

وإذا كان الخطران الأول والثاني يهددان بشكل أساسي السكان المسيحيين واليهود، فإن الثالث ينطبق على الجميع ويرتبط بمشكلة احترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط بشكل عام. إلا أن السلطات الحالية تشير ردا على الاتهامات من جانب المعارضة إلى أن أيًا من الوثائق التي جرى تبنيها أو اقتراحها (من الإعلانات الدستورية ومسودات الدستور وبرامج الأحزاب إلخ) لا تمس مصالح الأقليات.



300 منظمة اجتماعية وسياسية، حقق قدرا كبيرا من النجاح // على الأقل حتى اليوم، وذلك بالطبع لا يستبعد احتمال زعزعة استقرار الوضع في المستقبل. ويشير منتقدو برنامج الحوار إلى أن السلطات تستبدل قضايا حقوق الإنسان والحقوق السياسية والحريات فيه بتسوية الخلافات الطائفية // وسمح للسلطات السنوية بإيجاد طريق للتصالح مع السكان الغاضبين والأغلبية الشيعية. يعود نجاح التجربة البحرينية إلى وضع قوي لنظام يتمتع بضمانات أمنية خارجية من دول مجلس التعاون الخليجي وتوفر الموارد لحل المشكلات القائمة، وأيضا البساطة النسبية للوضع. فعلى الرغم من انقسام المجتمع اجتماعيا وسياسيا وطائفيًا، كان الحديث في هذه الدولة الصغيرة يجري عن مراعاة مصالح مجموعتين أساسيتين فقط غير معزولتين جغرافيا وتعترفان بشرعية الأسرة الحاكمة بشكل عام.

ويبدو الوضع أكثر خطورة في الحالات الأخرى.

شهد لبنان والعراق أهوال المواجهة الطائفية (ولا يزالان). فقد أدى العنف الذي اجتاح العراق بعد سقوط نظام صدام حسين إلى انخفاض عدد المسيحيين من مليون ونصف المليون إلى 400 ألف، من جانب، وزيادة المواجهة بين الأكراد والسنة والشيعية من جانب آخر. وأدت المواجهة إلى زيادة الفصل الجغرافي بين هذه المجموعات الثلاث مما أدى بدوره إلى تنامي الأمزجة الانفصالية. والجدير بالذكر أن الأكراد يكاد لا يوجد بينهم راديكاليون إسلاميون، لأن الأجندة الوطنية أهم شيء بالنسبة لهم. وواجه لبنان خطر تفكك البلاد خلال الحرب الأهلية التي أسفرت عن بدء انعزال المسيحيين والشيعية والسنة والدروز. ولم يتحقق خطر تفكك الدولة في الحالتين (أو تحقق جزئيا) بفضل سياسة اللاعبين الخارجيين والبراغماتية النسبية للسلطات وتعقب المجتمع من العنف واستمرار التبعية المتبادلة بين الطوائف. سمحت هذه العوامل بتحقيق نوع من التوازن الطائفي.

العليا للخلفاء السنة، وأظهروا قدرات كبيرة على الاحتجاج.

وقد تؤدي هذه الظروف، مجتمعة مع خبرة الدولة الإيرانية التي يراها كثيرون ناجحة، إلى أن يفضل قسم من المجتمع المشروع الشيعي على الإسلام السني أو المشروع العلماني.

هناك خطر كبير يعود إلى استغلال السلطات الجديدة للخلافات الطائفية لتوجيه الغضب الشعبي نحو الأقليات

ويرغم هذا البديل (وإن كان احتمال ضئيلا جدا) الإسلاميين (وعلى رأسهم السلفيون) على النظر إلى الأقلية الشيعية على أنها «الطابور الخامس» داخل الأمة الإسلامية. يعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الموقف السليبي حيال إيران وطموحاتها السياسية في المنطقة والعالم الإسلامي. ومنعت الحكومة المصرية السياح الإيرانيين من زيارة مصر في عام 2013 خوفا من نشر التشيع.

وتكتسب العلاقات داخل الطوائف وبينها طابعا أكثر دراماتيكية في حال أصبحت الطائفية أساسا لبناء علاقات السلطة والنظام السياسي كما هو الحال في لبنان وسورية والعراق والبحرين وحتى بدرجة ما في السعودية، حيث يعيش نحو مليوني شيعي في شرق البلاد ويتعرضون لضغوط دائمة من السلطة السنوية المحافظة.

وتميزت البحرين بأن الحوار الوطني الذي طرحته السلطات في يوليو/تموز 2011 وشمل ممثلين عن

ويلعبون وفقا للقواعد الديمقراطية القائمة من دون التخلي عن فكرة الدولة الإسلامية. ويعارض الجهاديون النظام السياسي الليبرالي الديمقراطي بشدة.

ويقدم بعض الخبراء تصنيفا آخر للتيارات الإسلامية لا يستند إلى مواصفات السلوك السياسي في الوقت الحالي، وإنما إلى أهداف هذه القوى. وهناك اختلافات بينها من حيث موقفها من المجتمع ومؤسسات الدولة، وتجاه معارضيها والأقليات الطائفية. وقد تكون استراتيجيات تلك التيارات مكملة إحداهما للأخرى أو متعارضة بشدة. ويرى أغلب الخبراء أن هذا التصنيف مشروط، ولكنه يسمح بتحديد توجهات مختلفة ستتشكل تحت تأثيرها النظم السياسية والسياسة الخارجية لدول ما بعد الثورات.

1. الإسلاميون الليبراليون. إنهم قوى مستعدة للاعتراف بالنظام السياسي الديمقراطي مع الدفاع عن الهوية الإسلامية. وفي حال سيادة مثل هذا النهج، ستشغل الأحزاب السياسية الإسلامية موقعا محددًا في المنظومة الحزبية العامة. ومع التوصل في نهاية المطاف إلى نوع من التوافق الاجتماعي في قضية الهوية التاريخية الثقافية والدينية، ستكون هذه الأحزاب نظيرة للأحزاب المحافظة الأوروبية التي تدافع عن القيم التقليدية.

ويعد الإسلاميون الليبراليون قوى وطنية بحتة تنظر إلى الوحدة الإسلامية في أحسن الأحوال من زاوية الأقلية، وتعتبر أن الخلافة مجموعة تكامل محتملة في الشرق الأوسط. ويفسر توجههم الوطني سعيهم إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة التي سيؤدي إصلاحها في نهاية المطاف إلى تحديثها وزيادة مطابقتها للمعايير الديمقراطية (مما يعني إبعاد الجيش والأجهزة الخاصة عن السلطة بشكل نهائي).

إلا أن هذا الخطر يبقى واقعا في حال انتقال النزاع السوري إلى هذه الدول أو الإخلال بالتوازن المذكور نتيجة لتدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين.

وفي الدول التي يتميز وضعها بأنه أقل تعقيدا مثل تونس ومصر، يرجع وضع الأقليات الطائفية إلى تطور العلاقات داخل الطائفة السنية وعلى رأسها التيارات المختلفة داخل الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة.

التيارات المتوجهة داخل السنة: محاولة تصنيف الإسلاميين

أدى وصول الإسلام السياسي إلى السلطة بصورة طبيعية إلى زيادة تنوعه الداخلي. ومن المعايير الأساسية للفرقة بين التيارات الإسلامية: الموقف

يعود ظهور مشكلة العلاقات بين السنة والشيعة وزيادة حدتها إلى التأثير الخارجي والظروف التاريخية وبعض خصائص منظومة الدين الإسلامي

حيال الديمقراطية والقيم الليبرالية (بما فيها حقوق الأقليات)، والدوغمائية في مجال السلطة السياسية، ودرجة البراغماتية عند اتخاذ القرارات السياسية. وتسفر هذه المعايير عن تحديد الإسلاميين المعتدلين والسلفيين والجهاديين. يقبل الإسلاميون المعتدلون القيم والإجراءات الديمقراطية، ولا ينفون القيم الليبرالية، ويعترفون بالبراهين المنطقية في الجدل السياسي، ويتسمون بالبراغماتية بشكل عام. ويعترف السلفيون أيضا بالإجراءات الديمقراطية، ولكنهم يدافعون عن منظومة خاصة للقيم الإسلامية،





وفي حال انتصار استراتيجيتهم، سيستند الفضاء السياسي لدول المنطقة بالكامل إلى مبادئ الإسلام، مما سيؤدي إلى تشكيل «ديمقراطية إسلامية» فريدة أو نسخة سنوية للنموذج الإيراني. وستحقق الإجراءات الديمقراطية والتحديث فيها في إطار فضاء المنطق الإسلامي النافي للعلمانية. ويراهن أنصار هذا المشروع على رفض العلمانية من داخل المجتمع وليس هدمها أو إبعادها نتيجة لصراع.

يعد أنصار الاستراتيجية الطويلة الأمد مستعدين للتقليل من الإشارة إلى الدين في خطابهم السياسي والعمل مسترشدين بالمصالح الوطنية وحتى التخلي عن مبدأ الوحدة الإسلامية مؤقتاً (مع الحفاظ عليه للمستقل).

ولا يرى هؤلاء، من وجهة النظر الموضوعية، في الأحزاب السياسية العلمانية أخطر الخصوم (إذ يضطرون للتعاون معهم لنيل التأييد الاجتماعي)، وإنما يرون الخطر في السلفيين والجهاديين القريبين منهم في القيم. وقد يكون الجهاديون مستعدين للعنف للحفاظ على السلطة مما سيبعد المجتمع عن الإسلام السياسي.

لا يعني حل القضايا الاجتماعية الاقتصادية اليوم كثيراً بالنسبة لهؤلاء الإسلاميين، وهم يواصلون بشكل عام سياسة الأنظمة السابقة مع إضافة شعبية تبنى على أفكار مكافحة الفساد وميراث ما قبل الثورة. وفي موقع المعارضة سيستخدمون شعوبيتهم اليسارية في خطابهم لزيادة شعبيتهم في المجتمع.

3. أنصار «الحرب الخائفة». على غرار المجموعة السابقة يدافع هؤلاء عن فكرة الدولة الإسلامية ووحدة الأمة. إلا أنهم غير مستعدين للرهان على سيناريو أسلمة المجتمع الطويل الأمد. إن مخاوفهم واضحة. قد يتم إلغاء التعيينات التي أقرتها السلطات الحالية مستقبلاً، وبذلك سيضطرون لمواصلة عملهم الرامي

وينظر الإسلاميون الليبراليون إلى العلمانية وأنصارها على أنهم معارضون وليسوا أعداء لهم. وأخيراً يتبنى الإسلاميون الليبراليون موقفاً منفتحاً حيال الأقليات الإثنية والطائفية ويبدون استعداداً لضم ممثلي تلك الأقليات إلى صفوفهم.

تكتسب العلاقات داخل الطوائف وبينها طابعاً أكثر دراماتيكية في حال أصبحت الطائفية أساساً لبناء علاقات السلطة والنظام السياسي كما هو الحال في لبنان وسورية والعراق والبحرين

2. أنصار اللعبة الطويلة. من دون التخلي من حيث المبدأ عن فكرة الدولة الإسلامية ووحدة الأمة، يدرك هؤلاء استحالة تحقيقها على المدى القصير. وبعد فوزهم في الانتخابات في عام 2011، واجهوا مشكلات اجتماعية واقتصادية معقدة يتعذر عليهم حلها في الوقت الحالي.

وفي هذا الوضع يجدون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء للتراث الفكري لمؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» حسن البنا - أسلمة الدولة تتطلب أولاً أسلمة المجتمع. وإدراكاً منهم لاستحالة حل المشكلات الاقتصادية القائمة ومحدودية تأييدهم (وهو ما بينته الأحداث في نوفمبر (تشرين الثاني) في مصر وفي فبراير (شباط) في تونس)، يضعون أمام أنفسهم هدف استخدام وجودهم الحالي في السلطة للتمسك في المجالات التي يمكن تغيير المجتمع من خلالها، وعلى رأسها الدين والتعليم ووسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه يبذلون جهوداً لتشويه صورة القوى السياسية المعادية للإسلاميين.

حيال القوى العلمانية رغم أن أنصار «الحرب الخاطفة» يبذلون جهودا أكبر لتشويه صورتها عن طريق ربط العلمانية بالإلحاد في خطابهم.

وتختلف مواقف هذين التيارين بأقصى درجة تجاه المجتمع المدني والطبقة المبدعة، حيث يرى أنصار «الحرب الخاطفة» فيهما عناصر غريبة ومعادية تمثل خطرا حقيقيا على احتكار السلطة وتحمل مثلا وقبما علمانية غريبة. ويرى أنصار الاستراتيجية الطويلة الأمد فيهما جزءا من المجتمع المطلوب دعمه ليس اليوم فحسب، بل أيضا في المستقبل، ولذلك يجب بذل أنشط الجهود للعمل معهم.

4. **الرومانسيون السلفيون.** إذا كانت التيارات الثلاثة المذكورة منطقية وبراغماتية في سلوكها السياسي، فإن الرومانسيين السلفيين يرون أن السلطة التي قد حصلوا عليها هي هبة إلهية لهم، وأن مهمتهم الرئيسية تتمثل في الحفاظ على السلطة وأسلمة المجتمع والدولة. إنهم لا يسعون للتوصل إلى حلول وسط مع القوى السياسية الأخرى، ومن الواضح أن مصالح الأمة بالنسبة لهم أعلى من مصالح الدولة، والكثير منهم مستعد للجوء إلى العنف في حال محاولة إبعاد الإسلاميين عن السلطة. هذه هي المعارضة الداخلية للإسلاميين التي تنتقدهم، ولكن مستعدة للدفاع عنهم وتطالب قيادة الأحزاب الإسلامية بالشرعة الفورية للقوانين وإعادة بناء المنظومة السياسية. وقد يتم تجنيدهم في ميليشيات حزبية أو أجنحة عسكرية للأحزاب الإسلامية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

5. **الجهاديون.** إنهم يشبهون المجموعة السابقة في كل شيء ما عدا موقفهم حيال الإسلاميين المعتدلين الذين يعتبرونهم خونة المشروع الإسلامي. ومع ذلك، فإن الفصل بين هاتين المجموعتين قد يكون سببا جدا، وقد يتغير سلوكهما السياسي، بحسب عدد من الخبراء، وفقا لتطور الوضع.

إلى أسلمة المجتمع من موقع المعارضة. وبالتالي، فإن مهمتهم الرئيسية تتلخص في الإبقاء على الوضع الراهن إلى أقصى مدة ممكنة والحفاظ على السلطة بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وإلى جانب الدعاية داخل المجتمع وتشويه صورة المعارضين، فإن الأهم بالنسبة لهم هو السيطرة على أدوات الإدارة التي سمحت للأنظمة المخلوعة بالحفاظ على الاستقرار لفترة طويلة، وعلى رأسها أجهزة القوة والجهات القضائية. سيتيح كسب ثقتهم للإسلاميين تقليل احتمال تكرار السيناريو الجزائري في المستقبل.

ويزعم منتقدو الإسلاميين أن عنفا سياسيا محدودا ومحكما قد يمارس لصالح ممثلين هذا التيار الذي قد يتيح انتشاره لهم في المستقبل إعلان حالة الطوارئ ووقف الانتقال إلى الديمقراطية (بشرط ولاء الجيش والقوات الداخلية).

أدى وصول الإسلام السياسي إلى السلطة بصورة طبيعية إلى زيادة تنوعه الداخلي

إنه بالطبع سيناريو ينطوي على مغامرة ويقتضي تحقيقه الاحتكار النهائي للسلطة وإبعاد العناصر النشطة للمجتمع المدني والنكوص العام عن الحداثة.

وتعد المجموعتان الأخيرتان قريبتين إحداهما من الأخرى في القضايا المبدئية، بينما تحمل الخلافات بينهما طابعا تكتيكيا. ويرى عدد من المحللين أننا بوصفنا لهاتين المجموعتين لانحلال الواقع، بل نقترح نموذجين توضيحيين بديلين للاستراتيجية الإسلامية المعتدلة العامة.

ويدرك أنصار «اللعبة الطويلة» و «الحرب الخاطفة» ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة القائمة وإصلاحها التدريجي، ويتبنون مواقف مماثلة





وهناك وضع خاص في ليبيا واليمن، حيث تعد الهوية الدينية للأحزاب الإسلامية في البلدين ثانوية مقارنة بالتقسيم الجغرافي والقبلي للمجتمع. ولذلك يشير الإسلاميون التونسيون إلى أن الليبراليين الذين وصلوا إلى السلطة في ليبيا يتبعون سياسة لها مرجعية دينية أكثر من حركة «النهضة».

إلا أنه حتى الحزب الإسلامي الأكثر نفوذاً في اليمن «الإصلاح» يشهد ظهور شخصيات تشبه الإسلاميين الليبراليين (توكل كرمان الحائزة على جائزة «نوبل»، مثلاً)، وأيضاً نظراً لهم الأكثر محافظة.

ويبقى الإسلاميون الليبراليون والرومانسيون السلفيون مهمشين نسبياً في الدوائر الحاكمة، فيما يهيمن على الوضع أنصار الاستراتيجية الطويلة الأمد و«الحرب الخاطفة».

ويعتبر عدد أتباع المجموعتين الأخيرتين محدوداً جداً. إلا أن استعدادهم للجوء إلى العنف على نطاق واسع يجعلهم خطراً حقيقياً على المجتمعات في الشرق الأوسط. ويزيد من خطورة الوضع الحرب الأهلية في سورية وانتشار السلاح الليبي في شمال أفريقيا وعدد من النزاعات في دول الساحل.

إن أغلب التيارات المذكورة في الأحزاب السياسية الإسلامية غير مؤسساتية ويصعب التمييز بينها. ويعد الفصل بين الإسلاميين حسب تلك الخطوط قضية المستقبل وليس بالضرورة على نحو كامل. وهناك احتمال بقاء تيارات مختلفة في إطار منظمات إسلامية موحدة (في شكل فصائل أو مجموعات مختلفة في القيادة). ومع ذلك، إن هذه العملية قد بدأت لاسيما في تونس ومصر.

4. الإسلام السياسي والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط

كيف سيغير الإسلاميون المنطقة؟

بمصالحتها السياسية والاقتصادية. وتتوجه القوى الجديدة التي وصلت إلى السلطة بدرجة كبيرة إلى تحديد الأعداء والحلفاء حسب مزاج الشارع، وليس إلى وضع برامج لحل المشكلات القائمة.

يخل خروج الإسلام السياسي إلى خشبة مسرح السياسة العربية والدولية بموازين القوى على المستوى الإقليمي. وتتفكك الارتباطات القديمة على أساس التلاقي المؤقت للمصالح، ويجري تشكيل تحالفات جديدة تتميز بالوحدة الطائفية وطموحات اللاعبين الإقليميين والخارجيين لاستغلال الوضع

ويتفق المحللون الشرق أوسطيون في أن عملية تحول المجتمعات العربية ستتوسع وستتطور. وعلى الأحزاب والحركات السياسية المعنية بحدوث تحولات ديمقراطية جذرية في بلدانهم اللحاق بالركب والاستعداد للأحداث المقبلة. وعلى المدى القريب يمكن انتظار حدوث اضطرابات كبيرة في الأنظمة الملكية في منطقة الخليج. ولا ينوي جزء هام من الشباب السعودي الذي تلقى تعليمه في الخارج، الحفاظ على الوضع الراهن القديم في المملكة الذي أصبح كابحا للتطور الاجتماعي والسياسي للبلاد. وقد تزيد مشكلة تتابع أجيال الزعماء من حدة المواجهة بين العاشرة والمجموعات المعنية.

عملية تحول المجتمعات العربية ستتوسع وستتطور. وعلى المدى القريب يمكن انتظار حدوث اضطرابات كبيرة في الأنظمة الملكية في منطقة الخليج

المتغير لتحقيق مصالح في الصراع من أجل الريادة الإقليمية ومجالات النفوذ.

وبحسب رأينا، فإن المنطقة دخلت مرحلة طويلة تتميز بحدوث حالة من الفوضى في المجال السياسي والتراجع الاقتصادي وحتى أزمة الدولة في بعض

ويمكن النظر إلى الوضع بطريقة أخرى: «الصحة العربية» وضعت حدا لمبادئ التضامن الإقليمي، وأصبحت كل دولة تسترشد بشكل واضح فقط



وهو ما يقنع به «الإخوان المسلمون» السكان الذين انتخبوهم لإدارة البلاد وتهدئة مخاوف القسم الليبرالي من المجتمع. ويعمل الغرب بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية على هذا المسار، وسيكون مدى تأثيره من العوامل الحاسمة في تحديد ما إذا كانت مصر والمنطقة ستسير على طريق التحديث في روح واقع العالم الحديث. ومع ذلك، يجب عدم المبالغة في دور الغرب الذي يستغل تبعية مصر للدعم المالي الخارجي، حيث يمنح ميزان القوى الحالي في المنطقة السلطات المصرية إمكانيات واسعة للمناورات السياسية.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن ظلت مصر مركزا ذا نفوذ في السياسة الشرق أوسطية رغم التخلي عن الأيديولوجيا القومية للوحدة العربية. وأضعفت فوضوية عمليات التحول الداخلية من نفوذ مصر، وازدادت تبعيتها لدول الخليج التي زاد وزنها. وبلغت قيمة المساعدات المالية التي قدمتها قطر والسعودية لمصر بشكل رسمي أكثر من عشرة مليارات دولار، مما يحد من حرية المناورة للنظام الجديد على ساحة السياسة الخارجية. علما أن هذا المبلغ لا يشمل المساعدات من صناديق إسلامية مختلفة. وليس من المتوقع أن تحدث أية تغييرات في ذلك على المدى القريب.

وعلى الرغم من كل التحولات الداخلية، تحافظ مصر على مكانتها كأول بلد عربي أبرم اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقوم بدور الوساطة في الحوار الفلسطيني الإسرائيلي. وتأكدت أهمية هذا الدور خلال الاشتباكات بين غزة وإسرائيل في شهري أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) 2012 بعد تولي مرسي مهام منصب الرئيس. كما تحافظ مصر على دور الوسيط في الحوار بين حركة «حماس» القريبة من «الإخوان المسلمين» وحركة «فتح». ورغم حكم الإسلاميين، لا يزال هذا الحوار يجري

الحالات. وازدادت مخاطر التفكك والإرهاب ومظاهر أخرى للأسلمة الراديكالية في بعض الدول (ليبيا واليمن والعراق وسورية). ولم تتمكن النخب الحاكمة الجديدة من تثبيت مواقعها بعد وإظهار قدرتها على المضي قدما على طريق تحقيق الأهداف والمثل المعلنة.

وسييسر التحول السياسي للدول العربية صورة غير متوازنة وعلى شكل موجات وحتى سيتراجع أحيانا. وسيكون هناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد والسياسة في هذه المعادلة المعقدة.

ويحدد الخبراء ثلاث كتل رئيسية من المشكلات سيترتب عليها في نهاية المطاف سير عمليات التحول وتغيير الموازين الإقليمية وطبيعة علاقات المنطقة بالعالم الخارجي والغرب وروسيا.

المنطقة دخلت مرحلة طويلة تتميز بحدوث حالة من الفوضى في المجال السياسي والتراجع الاقتصادي وأزمة الدولة

أولاً، سيناريو تطور الأحداث في مصر التي لا تزال بلدا أساسيا في المنطقة رغم فقدانها وزنها السابق، وبشكل جزئي تونس. ثانياً، نتيجة الحرب الأهلية في سورية وتداعياتها على الدول العربية المجاورة وتأثيرها على موازين القوى بين كبار اللاعبين الإقليميين مثل تركيا ومصر والسعودية وإيران. ثالثاً، التحركات في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية (إن وجدت) التي تراجعت على سلم أولويات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط تحت تأثير أحداث «الصحة العربية» لاسيما في سورية.

وهناك احتمال تطور مصر وتونس وعدد من الدول الأخرى وفقا لنموذج إسلامي ولكن ديمقراطي،





عليه الجزء المحافظ من «الإخوان المسلمين» المعادي لإسرائيل. وتلاحظ إسرائيل تنامي الأمزجة المعادية لها في مصر بشكل عام. وغيرت مصر تكتيك سلوكها حيال حركة «حماس». فخط مبارك الحازم والقريب من إسرائيل أحيانا حل محله نهج أخف يسعى للسيطرة على الفصائل الأكثر راديكالية للحركة وممارسة ضغوط عليها على مسار يصب في مصلحة الدولة المصرية. ويبدو أن قطر والسعودية بدرجة أقل بدأتنا العمل مع «حماس» على نفس المسار باستخدام اهتمام جزء هام من قادة الحركة بالخروج من العزلة الدولية والتخلص من صفة المنظمة الإرهابية. يرجع الكثير هنا إلى إسرائيل التي لا تبدي مرونة في ظروف عدم وضوح الرؤية السياسية في محيطها العربي، بل تضيق من فرص قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة بسياساتها في الضفة الغربية.

كما سبق وأن أشرنا إلى أن الحرب الأهلية في سورية من العوامل المؤثرة جدا على المنطقة، حيث هناك احتمال كبير لوصول إسلاميين من ذوي المرجعية الجهادية إلى السلطة بواسطة القوة العسكرية.

وستحدد نتيجة النزاع الداخلي الذي اصطدمت فيه مصالح أنظمة الخليج وتركيا وإيران، مسار وطبيعة مستقبل التحول السياسي في هذا البلد ومصير الدول المحيطة به.

إن المجموعات الجهادية الموجودة على الأراضي السورية التي تسترشد بأيديولوجيا تنظيم «القاعدة» مثل «جبهة النصرة» // أعلنت «جبهة النصرة» انتماءها لتنظيم «القاعدة» // المكونة بشكل أساسي من مسلحين أجانب متطوعين أو مرتزقة، لا تخفي عزمها على إقامة «دولة على أساس الشريعة تنكر القوانين العلمانية والديمقراطية» في سورية بعد إسقاط نظام

تحت إشراف جهاز المخابرات المصري، كما كان الحال عليه في عهد مبارك.

وبعد تغيير النظام في مصر أصبحت لدى المجتمع الدولي مخاوف على مصير اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وتساؤلات حول مستقبل علاقة مصر بالفلسطينيين واحتمال حدوث تغييرات في سياستها في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن «الإخوان المسلمين» لم يحسموا بعد كيفية بناء العلاقات مع إسرائيل، يبدو أن النهج الحذر والبراغماتي سيؤيد. وتثبت السلطات المصرية تصريحاتها الرسمية ونواياها الالتزام باتفاقية السلام بخطوات محددة

تحافظ مصر على مكانتها كأول بلد عربي أبرم اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقوم بدور الوساطة في الحوار الفلسطيني الإسرائيلي

لتنسيق الجهود والتعاون غير المعلن مع إسرائيل لمكافحة الإرهاب في سيناء. وعلاوة على ذلك، تردع الأجهزة الخاصة المصرية محاولات المتطرفين الفلسطينيين استغلال الانفلات الأمني في سيناء لأغراض الاستفزاز. وتسعى إسرائيل بدورها لتجاهل بعض انتهاكات اتفاقية السلام من جانب مصر فيما يتعلق بالحضور العسكري المصري في المناطق الحدودية في سيناء.

توضح السلطات المصرية بين الحين والآخر أن حديثا قد يجري عن إعادة النظر في بعض أحكام الاتفاقية وبصفة خاصة الشروط التي لا تسمح إلا بحضور عسكري مصري محدود في المناطق الحدودية ويهدف إجراء عمليات مكافحة الإرهاب دون غيرها. وعلاوة على ذلك، قد تطرح مصر إعادة النظر في بعض أحكام عقود توريد الغاز إلى إسرائيل، وهو ما يصر



نظام راديكالي في حال الحفاظ على الدولة. وخلافا لذلك ستكون وسائل الردع الإسرائيلية محدودة، وقد يكتسب امتلاكها سلاحا نوويا ملامح أكثر تهديدا.

وقد تصبح زيادة حدة المواجهة بين التحالف العسكري السياسي لدول الخليج من جانب، وإيران من جانب آخر، من عوامل تحول المنطقة. ووجدت سورية في الواقع نفسها رهينة لهذه المواجهة التي تكتسب طابعا طائفيا داخليا أكثر فأكثر. وخارجيا تتجه جهود أنظمة الخليج إلى دعم التيار السني الذي يزداد قوة وحتى التيارات السلفية المحافظة كوسيلة لمواجهة إيران وطموحاتها النووية وحرصها على استخدام صعود الإسلام من أجل مصالحها. ولا يعود التوجه المعادي لإيران الذي زاد مع حلول «الصحة العربية» إلى الخوف من إيران وقوتها النووية فحسب، بل أيضا إلى التداعيات السياسية للتدخل الأمريكي في العراق وانسحاب قوات التحالف من دون تقديم ضمانات أمن كافية للبلاد. واستقبلت السعودية وبصفة خاصة البحرين، حيث الأغلبية الشيعية، تغيير التوازن الطائفي في العراق بقلق بالغ.

وفي السياق الإقليمي الدولي تنامي دور تركيا بصورة ملحوظة وإن كان يزداد على مدى بضعة أعوام، ولكن الأحداث في الدول العربية أعطت دافعا جديدا للسياسة التركية يستند، بحسب الحزب الحاكم، إلى اعتبارات أخلاقية (دعم مصالح الشعب الثائر). وبعد أن دعمت تركيا الشارع العربي، أصبح أمامها، بحسب بعض الخبراء خيار صعب تجلى بكل وضوح في المثالين الليبي والسوري. وبعد إجلاء الرعايا الأتراك من ليبيا دعمت القيادة التركية عملية حلف الناتو. وحدد منطق الأحداث تشكيل مصالح مشابهة أو موازية بين تركيا والغرب حيال سورية. ويشير خبراء إلى أنه بعد أن أصبحت التطورات في سورية تهدد تركيا بشكل مباشر (عمليات القصف واللاجئون)، تحولت رغبتها

الأسد. ومن المخطط له أن تكون الخطوة القادمة «إقامة الخلافة في بلاد الشام».

ولن يكون الانتصار الافتراضي للجزء المعتدل من المعارضة المسلحة في سورية نهاية لأعمال القتال، ولن تتخلى «جبهة النصرة» وحلفاؤها عن هدفهم وسيواصلون الحرب. وفي حال إسقاط النظام السوري سيؤدي استمرار الانقسام في صفوف المعارضة إلى كفاح مسلح من أجل السلطة بين «المنتصرين» وستكون للقوى الإسلامية فرص نجاح كبيرة. ستؤدي

ستحدد نتيجة النزاع الداخلي مسار وطبيعة مستقبل التحول السياسي في هذا البلد ومصير الدول المحيطة به

هذه النتيجة حتما إلى تراجع مواقف ممثلي الإسلام السياسي المعتدل في مصر وتونس وليبيا وغيرها من الدول العربية. وستحصل المنظمات الإرهابية المرتبطة بـ «القاعدة» في اليمن والصومال وشمال أفريقيا والساحل على زخم جديد.

وفي حال انتصار الجهاديين في سورية، ستندلع مواجهات إثنية وطائفية ينضم لها سكان الدول المجاورة على وجه السرعة. وهناك رأي مفاده أن تحقيق مثل هذا السيناريو قد يؤدي إلى تفكك وتقسيم سورية وعدد آخر من الدول وفي مقدمتها العراق ولبنان.

وتخشى إسرائيل من تفكك سورية. وترى القيادة الإسرائيلية في الأسد المصدر الرئيسي للمشكلة، مشيرة إلى أنها لا تخشى من وصول الراديكاليين من السنة شريطة قطع سلسلة إيران - سورية - «حزب الله». ومع ذلك، يثير انهيار الدولة مخاوف إسرائيل. ويزداد عدد أنصار وجهة النظر القائلة بإمكانية ردع

فتظهر فيها «بقع بيضاء» للفضى. قد حدث ذلك في اليمن والصومال وشمال مالي وليبيا وشمال غرب باكستان، وقد يحدث ذلك في سورية».

وفي حال حدوث ذلك قد تفشل قيم المجتمع الدولي واستراتيجيته الرامية إلى دعم الإسلاميين المعتدلين ووضعهم في السياق الديمقراطي العام. وفي هذه الحالة سيكتسب الانقسام في علاقة الغرب بالعالم الإسلامي صبغة حضارية متزايدة.

هناك وجهة نظر هامشية في روسيا مفادها أنها ستستطيع في مثل هذا السياق استغلال المشروع الإسلامي كنوع من البديل للنموذج الغربي النيوليبرالي. نعتقد أن هناك اهتماما ما للحكام العرب الجدد بتطوير العلاقات مع روسيا بما في ذلك لتحقيق توازن للعلاقات مع الغرب // يرى بعض ممثلي الأحزاب الإسلامية أن القوى الجديدة التي وصلت إلى السلطة، يجب أن تكون منفتحة

على العالم ومستعدة لتطوير علاقات الشراكة مع دول لم تكن تنتهج سياسة الاستعمار (روسيا والصين والهند) وتطبيع العلاقات مع إيران ومراعاة حقوق الأقليات القومية. ستحدد النجاحات (أو الفشل) في حل هذه المشكلات الصعبة مستقبل الإسلام السياسي//، ويجب أن تكون روسيا مستعدة للاستجابة له. إلا أن الإفراط في اللعب على الخلافات بين النماذج الاجتماعية الإسلامية والغربية قد يتحول ضد روسيا باعتبارها بلدا متعدد القوميات يعاني من إشكاليات سياسية داخلية خطيرة.

التدخل الخارجي: حماية السكان أم إسقاط الأنظمة؟

تعد مشكلة التدخل الخارجي التي كانت تقليديا تثير جدلا واسعا، إحدى القضايا المركزية على مدى العقود الأخيرة. وأدت «الصحة العربية» واحتجاجات المعارضة (غالبا ما تكون المعارضة مسلحة) ضد الأنظمة الاستبدادية، إلى حال أصبح

الطبيعية في وقف النزاع إلى الحرص على إنهاء نظام الأسد في أسرع وقت. وجاء من هنا دعم فكرة إقامة منطقة حظر للطيران وتسليح المعارضة. وعلى مستوى السياسة الداخلية واجهت الحكومة انتقادات من معارضين رأوا أن تركيا أصبحت جزءا من النزاع وليس جزءا حله. وأكد موقفا حيا ل سورية على الدور الجديد الأكثر نشاطا الذي يتيح لتركيا الحفاظ على التوازن بين مختلف توجهات السياسة الخارجية من عضوية الناتو والطموحات الإقليمية والقومية التركية ذات الملامح الإسلامية.

ستندلع في حال انتصار الجهاديين في سورية، مواجهات إثنية وطائفية. وقد يؤدي تحقيق مثل هذا السيناريو إلى تفكك وتقسيم سورية وعدد آخر من الدول وفي مقدمتها العراق ولبنان

وفي الوقت نفسه تنوي تركيا تعزيز علاقاتها مع مصر، مما يلاقي دعما كاملا من القيادة المصرية التي تدرك، بحسب رأينا، أنه من المستحيل وليس من الضروري نسخ النموذج التركي، ولكن صلاتها بتركيا طبيعية ومرغوبة فيها بالنسبة لها، إذ أنها تسمح بالحصول على شريك واعد فعلا لا يثير حساسية لدى أية قوة سياسية في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعوض العلاقات مع تركيا العلاقات مع إيران. من المعروف جيدا أن الإدارة المصرية تعارض هذه الأخيرة، كما لا يمكن إيران أن تكون شريكا لـ «الأخوان المسلمين» رغم براغماتيهم من وجهة النظر الطائفية.

وبدأ الغرب يدرك خطر زعزعة استقرار الأوضاع في المنطقة لفترة طويلة في حال انتصار الجناح الراديكالي في الحركة الإسلامية. وحذر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر من ذلك قائلا: «إذا كان تغيير النظام لا يأتي ببناء دولة جديدة،





أو ذلك تكاتف المجتمع الدولي فيما يخص اختيار أساليب الرد وشرعيتها. هناك صيغة تصورية لمختلف أشكال التأثير الخارجي على النزاعات (الدبلوماسية الوقائية والتدخل الإنساني و «المسؤولية عن الحماية») والتي ترمي إلى نزع فتيل التصعيد.

ويعد مفهوم «التدخل الإنساني» و«المسؤولية عن الحماية» جديدين نسبياً. ومع ذلك، لا يوجد تفهم واضح بشأن أساليب اللاعبين الخارجيين وأهدافهم: أي منها يتناسب مع المبادئ المحددة في هذه التصورات، وأي منها يعكس المساعي الأنيابية لهؤلاء اللاعبين للتأثير على الوضع بغرض توجيه تطورات لصالحهم. ويرتبط ظهور أشكال جديدة من التدخل، بتنامي اهتمام المجتمع الدولي بموضوع استخدام الدولة للعنف ضد السكان ومجموعات اثنية أو طائفية معينة، وبالنزعات الجديدة في تفسير مفهوم السيادة الوطنية، على حد سواء.

وكان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي قد قال: «إن وقت السيادة المطلقة والحصريّة قد ولى، كما أن تصورهما النظري لم يتم أبداً التأكيد عليه في الحياة الواقعية. واليوم تكمن مهمة زعماء الدول في إدراك ذلك وضمان التوازن بين احتياجات الإدارة الداخلية الجيدة ومتطلبات العالم الذي تزداد أجزاءه ارتباطاً بعضها ببعض».

//بطرس بطرس غالي. برنامج للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. نيويورك، ١٩٩٥// إن معظم الخبراء مستعدون للاعتراف، حتى إن كان شفهاً فقط، بصحة هذا الاستنتاج، إلا أن ما يثير ارتباكهم هو أن التخلي التام عن فكرة السيادة قد يؤدي، في ظروف العولمة وتكثيف الاتصالات فوق الوطنية، إلى تدمير أي ضوابط وعلاقات دولية. كما لا يجوز تجاهل

التدخل في العراق أدى إلى تدمير «مثلث الاستقرار» الذي تشكل في المنطقة منذ فترة طويلة وكان يعتمد على الردع المبادل بين المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وأطلق يد إيران وأدى إلى تكثيف برنامجها النووي

يُنظر فيه إلى التدخل الدولي وكأنه ضرورة، كما أنه أصبح آلية مسيسة بدرجة كبيرة في أيدي الأطراف المستعدة لاستخدامه. وفي الوقت نفسه، توسعت أطر التدخل ليتجاوز حدود تقديم المساعدة للأنظمة أو لمعارضيتها، ويصل إلى حد التدخل العسكري المباشر.

يرتبط ظهور أشكال جديدة من التدخل، بتنامي اهتمام المجتمع الدولي بموضوع استخدام الدولة للعنف ضد السكان وبالنزعات الجديدة في تفسير السيادة الوطنية

يذكر أن منظومة التوازنات الداخلية في الشرق الأوسط تبلورت على مدى عقود، وهناك تجربة سلبية لاستخدام التدخل العسكري في المنطقة. من المعروف، أن التدخل في العراق أدى إلى تدمير «مثلث الاستقرار» الذي تشكل في المنطقة منذ فترة طويلة وكان يعتمد على الردع المبادل بين المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. كما أطلق هذا التدخل يد إيران وأدى إلى تكثيف برنامجها النووي. وتختلف أشكال استخدام هذه الآلية من قبل اللاعبين الدوليين وفعاليتها، وهي مرتبطة بمستوى الأخطار التي تمثلها سياسة هذا النظام



مؤسسات السلطة. وأصبح العنف السياسي في بعض الدول ظاهرة شبه دائمة. وفي حال كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في منع وقوع الكارثة، يحل مبدأ الحماية الدولية للسكان محل مبدأ عدم التدخل.

نرى أن اعتبار مفهومي السيادة وحقوق الإنسان متعارضين أحدهما مع الآخر غير صحيح منهجياً وتاريخياً، لكن في بعض الحالات يعد التدخل الخارجي ضرورياً. ومع ذلك هناك مخاوف مبررة من احتمال استعمال التدخل الخارجي حتى وإن وافقت عليه الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية، من قبل القوى الخارجية من أجل تحقيق مهمات سياسية خاصة بتلك القوى. ويؤدي تغيير القواعد بصورة عشوائية إلى تغيير الأحلاف والحلفاء. فعلى سبيل المثال، تحارب القوى الخارجية في مالي أولئك الذين سبق أن دعمتهم في ليبيا. وفي الوقت نفسه، قد يكون التدخل الخارجي يرمي إلى تحقيق أهداف براغماتية بحتة. ليس من قبيل الصدفة أن تظهر هناك وجهة نظر تقول إن الهدف الرئيسي وراء إرسال القوات الفرنسية إلى مالي كان اهتمام باريس بمكامن اليورانيوم في شمال هذا البلد.

يطرح بعض المحللين رأياً قد يسوي الخلاف بين معارضي وأنصار التدخل الخارجي المتحمسين، وهو يقول إن التدخلات الخارجية ليست سيئة بحد ذاتها، لكن:

- الأليات القانونية الموجودة ليست كافية بالتحكم في تنفيذ التدخلات بشكل كاف.

- لا توجد في العالم سوى عدة دول (أو مجموعات دول) قادرة على تنفيذ تدخلات.

إذا كانت الغايات هي ما يحدد كل شيء، وإذا لم يهتم أحد بالوسائل، فإن مواضيع العلاقات الدولية تفقد

النزعات المعاكسة وهي إعطاء المفهوم المطلق للسيادة من قبل الدول المستقلة الجديدة بالإضافة إلى تلك الدول الشرق أوسطية التي شهدت تغييراً ثورياً للأنظمة. وبدرجة كبيرة تشكل الوطنية المعتمدة على قاعدة دينية إسلامية، القوة المحركة وراء الأنظمة الجديدة.

قد تصبح زيادة حدة المواجهة بين التحالف العسكري السياسي لدول الخليج من جانب، وإيران من جانب آخر، من عوامل تحول المنطقة

من المعروف، أن التعريف الأكثر انتشاراً للسيادة هو «حق الدولة في الحكم الذاتي التام في منطقة محددة، واحتكار اتخاذ القرارات». وعلى المستوى الدولي يعني ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. وحتى الآن لا توجد هناك تصورات حول ما مدى انتهاك حقوق الإنسان الذي يمكن أن يبرر التدخل العسكري.

تضمن أحكام القانون الدولي والأعراف الدولية حماية السكان خلال العمليات العسكرية بين الدول. وفي حال اندلاع نزاع داخلي في إطار دولة واحدة وتساعد العنف، لا تشكل القيود المتعلقة بالسيادة، عقبة فحسب على طريق تنفيذ هذه الأحكام، بل وتتطلب وضع محددات جديدة. إن الدور الرئيسي في ضمان أمن السكان يخصص للدولة التي تملك الأليات الكفيلة بذلك. لكن في الحقيقة، قد تمثل الدولة خطراً على مواطنيها. قد يحصل ذلك في بعض الحالات عندما تضحي الدولة بمصالح أشخاص ومجموعات معينة من أجل مصالح مجموعات

أخرى (أو الأغلبية). كما هناك خطر أكبر من ذلك يتمثل في الصراعات من أجل السيطرة على



التي كانت بإمكانها أن تحاول إيقافها. واعتبر بعض المحللين هذا الاستخفاف بالحياة البشرية دليلاً على سياسة الكيل بكيالين.

وفي الوقت الراهن يمكننا أن نحدد ثلاثة نماذج للتدخل الذي جاء (شكلياً) بهدف تنفيذ الانتقال:

1. إعمار الدولة واستعادة قابلية التحكم: إرسال قوات تابعة لتحالف دولي إلى بلاد تفككت الدولة فيها (failed state) وهي أصبحت «منطقة رمادية» ومصدراً لمخاطر على المستوى العالمي والإقليمي (أفغانستان).

2. إرسال قوات إلى بلد كانت فيه قابلية التحكم مضمونة من قبل نظام ديكتاتوري، بهدف إسقاط هذا النظام ومن أجل ضمان الانتقال إلى نموذج سياسي أكثر ليبرالية، وهذا في ظروف انعدام مقاومة داخلية قوية للنظام. وقد يتم التدخل بذريعة احتمال وجود خطر يمثله النظام على السلام والاستقرار (العراق).

3. تقديم الدعم لحركة معارضة أو حمايتها عسكرياً من النظام (ليبيا) أو تقديم مساعدات مالية وعسكرية للمعارضة دون أن يتحول ذلك إلى تدخل عسكري مباشر (سورية) بهدف حمل النظام الذي يتعرض للضغط، على التحول.

بالمقارنة مع الخيارين الثاني والثالث، أثارت العمليات العسكرية التي نفذها التحالف في أفغانستان (الخيار الأول)، انتقادات قليلة نسبياً، على الرغم من أنها كانت مصحوبة بسقوط ضحايا في صفوف السكان المسالمين.

ويعتقد الخبراء أنه كانت هناك أسباب لذلك: تفكك الدولة، وعدم وجود قوة قادرة على إيجاد حلول وسط سياسية بنفسها والشروع في إعمار ما دمر

وضوحها بينما تصبح القواعد غير محددة. ويتبين في نهاية المطاف، أن وسائل التدخل التي تستعمل اليوم، ترمي إلى تحقيق أهداف نظرية وغير واضحة، على غرار نشر الديمقراطية في مجتمعات لا تؤمن بالقيم الليبرالية.

اعتبار مفهومي السيادة وحقوق الإنسان متعارضين أحدهما مع الآخر غير صحيح منهجياً وتاريخياً، لكن في بعض الحالات يعد التدخل الخارجي ضرورياً

من المعروف، أن الرئيس أوباما أعاد توجيه التدخلات الخارجية، لتركز على استعمال القوة الناعمة بدلاً من التدخلات العسكرية، الأمر الذي كان إيجابياً، بلا شك. ومع ذلك، يبقى الإدعاء بضرورة تطوير الديمقراطية

في مجتمعات مختلفة، آلية تأثير مؤدجة للغاية. وحتى وإن كان التدخل شرعياً من وجهة نظر القانون الدولي، فإن هذا لا يعني أنه دائماً يعتبر الوسيلة الأخيرة في ظروف استنفاد جميع الإمكانيات الأخرى للتأثير على الوضع.

هناك ميل لاستعمال حلول أكثر بساطة وسرعة بدلاً من البحث الطويل قليل الفعالية عن تسويات سياسية، وهو ما يبرر من حيث المبدأ استعمال القوة العسكرية في العلاقات الدولية المعاصرة. وفي الوقت نفسه، يتطلب تطور كارثي للأحداث، مصحوب بسقوط ضحايا كثيرين وخطر توسع دائرة العنف، يتطلب أحياناً رداً فورياً من أجل تفادي تنفيذ السيناريو الأسوأ. المهم هنا، هو مدى الخطر الذي تمثله هذه الأحداث أو تلك على الأمن الدولي. يذكر أن المجزرة الوحشية في رواندا لم تثر رد فعل من قبل القوى الخارجية

أصعب. وينشأ هذا الوضع، في البداية، بسبب تصرفات النظام الحاكم. إن السلطة الشمولية أو الاستبدادية القاسية غير قادرة عادة على التحول الداخلي. وتعتبر مثل هذه السلطة إجراء الإصلاحات السياسية الجذرية تنازلاً للطبقات المتعلمة المتطورة ذات الميول الغربية في المجتمع والتي لا يمكن لها أن تصبح دعامة للنظام.

يصبح الزعماء المستبدون رهائن سياسة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، لأن الجماهير تتبع قوى المعارضة المعاصرة. ومن المستحيل إيقاف هذه الجماهير نظراً للمساعدة والدعم الذي تحصل عليه من الخارج، إلا باستعمال العنف المباشر واسع النطاق. إن هذه الصيغة ليست مطلقة، وفي الدول التي تشكلت فيها مؤسسات سياسية مطورة، وحيث لا يتمسك الحاكم بسلطته رغم كل شيء، نرى نمودجا على التحولات السلمية نسبياً. وعلى سبيل المثال، تسير مصر وتونس على طريق التغييرات اعتماداً على قدراتها الذاتية، على الرغم من استمرار الاشتباكات فيهما والاستقطاب بين الإسلاميين المعتدلين والمتشددين.

وقد تظهر مسوغات للتدخل الخارجي، عندما يتجاوز عدد القتلى الذين تضحي السلطة بهم في سبيل الحفاظ على النظام العام، جميع الحدود الممكنة، وعندما لا يمكن تنفيذ عملية التحول بسبب عدم وجود القوى التي تتولى تنفيذ ذلك. وفي هذا السياق، مازالت الأحداث الليبية تتطلب منا تدقيق التقييمات والمقاربات. من جهة، لم تكن هناك شكوك حول استعداد النظام الليبي السابق للقضاء على المعارضة، وهو الأمر الذي كان يتطلب اتخاذ إجراءات معينة. ومن جهة أخرى، أدت البنود الغامضة للقرار رقم 1973 وأهداف المشاركين في التدخل التي، كما يبدو، لم تتطابق تماماً مع الغايات المطروحة، أدت إلى عمليات لم تكن تتفق مع مهمات مجلس الأمن الدولي الرامية إلى

خلال الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات طويلة، وتشردم المشاركين في العملية السياسية، والنكوص الاجتماعي، وعدم القدرة على التصدي للمجرمين والإرهابيين - كل هذا كان يتطلب تأثيراً من الخارج من أجل إزالة الأخطار الناشئة وإعادة أفغانستان إلى مجرى التطور الاجتماعي الطبيعي. لكن المهم في الموضوع أن إرسال قوات التحالف إلى أفغانستان جاء ليس من أجل التغيير في البلاد، بل بهدف مكافحة الإرهاب الدولي الذي كان عناصره يشعرون بالراحة في هذه البلاد المحرومة من الإدارة الطبيعية. وكانت أفغانستان تعد جبهة لمواجهة خطر اكتسب أبعاداً دولية، وهو ما برر تجاهل أخطاء وإخفاقات التحالف إلى درجة ما.

الغرب بدأ يدرك خطر زعزعة استقرار الأوضاع في المنطقة لفترة طويلة في حال انتصار الجناح الراديكالي في الحركة الإسلامية

وبدا الوضع مختلفاً تماماً في العراق، حيث كان نظام صدام حسين يضمن وحدة أراضي البلاد اعتماداً على أساليب قاسية للغاية، فلم تكن أية منظمة من المنظمات الإرهابية تجرؤ على أن تتحداه. وبسبب قلة الذرائع للتدخل، لم يكن هناك تأييد دولي موحد له. أما الدوافع الرئيسية فلم تتمثل في التصدي لخطر ذي أبعاد عالمية، بل المراهنة على إسقاط النظام. وأدى حظر حزب البعث وحل الجيش وتغيير الهرم المألوف للسلطة مع الاعتماد على الشيعة بدلاً من السنة، إلى مماثلة في عملية السلام مازالت مستمرة منذ عدة سنوات، علماً بأن العراق مازال يواجه صعوبات منظوماتية جسيمة. يجب القول إن هذا التدخل لم يكن ناجحاً.

ويعد التدخل العسكري في ظروف المواجهة الأهلية التي يتزايد فيها عدد الضحايا باستمرار قضية



وقت إلى آخر غارات جوية على سورية. ويزداد الدور الذي يؤديه اللاعنون غير الحكوميين في المنطقة علما أنهم يتمتعون بقدرات وإمكانات مادية تكفي لإجراء عمليات واسعة النطاق تسفر عن نتائج بعيدة المدى. إن الحديث يدور عن المنظمات والأحزاب والمقاتلين الذين يتسللون إلى سورية من دول عديدة في المنطقة. ويبدو أن العالم يدخل مرحلة جديدة من التطور، عندما تتحول مجموعات مختلفة إلى لاعبين رئيسيين، بينما يفتقر تعامل القوى الخارجية إلى الانضباط بصورة متزايدة. وتعطي سورية مثالا على مواجهة دامية شرسة تتسم بتوازن ديناميكي بين الطرفين بسبب الدعم المستمر لهما من الخارج.

ولم يتمكن أي من طرف من الطرفين من تحقيق تفوق واضح على الآخر. ويقدر عدد الضحايا بعشرات الألوف (مع ذلك، لا يجوز أن ننسى أن عدد القتلى الذين سقطوا خلال وجود قوات

التحالف في العراق كان أكبر بكثير ووصل إلى 200 ألف شخص، أما عدد اللاجئين فكان يزيد على عدد اللاجئين السوريين اليوم)، وقد دمرت البلاد. لكننا نرى أن إيقاف المجزرة بواسطة التدخل العسكري مستحيل حتى من وجهة النظر التقنية. وأظهر النموذج السوري وجود قيود كبيرة أمام التدخل الإنساني وتطبيق فكرة «المسؤولية عن الحماية» على حد سواء. ومع ذلك، أولا، يميل أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى دعم أطراف مختلفة في النزاع، كما تختلف مواقفهم من التدخل العسكري. ثانيا، نظرا لشراسة المعارك في سورية، لن تتمكن أية قوات أرسلت إلى البلاد من تعزيز مواقعها، بل ستصبح هدفا للهجمات، ومن المستبعد أن تتمكن هذه القوات من فرض وقف إطلاق النار. وفي بداية الأزمة، شهدت سورية احتجاجات سلمية نظمها جزء من السكان ضد النظام. وبدأت السلطات بقمع هذه الاحتجاجات بقسوة. ومع مرور الوقت، باتت المعارضة أكثر تطرفا وانتقلت إلى الكفاح المسلح.

استعادة استقرار الوضع. وتحولت المساعي الرامية إلى تفويض إمكانيات النظام لمنعه من استخدام العنف ضد السكان، إلى إعدام القذافي بلا محاكمة.

وتبقى إعادة إعمار مؤسسات الدولة التي باتت ضعيفة أو لم تكن موجودة إبان حكم نظام القذافي، التحدي الرئيسي الذي تواجهه ليبيا. كما لا تزال البلاد تعاني من أخطار تتعلق بالأمن الداخلي و«فوضى الميليشيات».

حتى وإن ترافقت الأزمة بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا واشتباكات شرسة لدرجة لا تسمح بإيقافها إلا بتدخل من الخارج، إلا أن هذا لا يعني أن مثل هذا التدخل ممكن

ومع ذلك، حتى وإن ترافقت الأزمة بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا واشتباكات شرسة لدرجة لا تسمح بإيقافها إلا بتدخل من الخارج، إلا أن هذا لا يعني أن مثل هذا التدخل ممكن. ويعني الإرغام على السلام بواسطة قوات خاصة في هذه الحال أو تلك، تقديم دعم لأحد الأطراف، وهو أمر سيعتبر خطوة ذات دوافع سياسية. وفي ليبيا حاربت قوات الناتو إلى جانب المعارضة. وأفقدت نتائج العملية الليبية فكرة التدخل الخارجي مصداقيتها إلى درجة معينة.

إن دعم النظام أو المعارضة في ظروف مواجهة أهلية أيضا يعتبر تدخلا. أما الجدل الأكثر سخونة، فيشير به الوضع الدائر حول سورية. ومن المعروف أن نظام الأسد والمعارضة يحصلان، على حد سواء، على دعم من قوى عالمية وإقليمية. وتنفذ كل من الولايات المتحدة، ودول الغرب الأخرى، وروسيا، والصين، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، مشاريعها في سورية بنشاط. كما تشن إسرائيل من



إن عملية اتخاذ القرارات السياسية التي قد تؤدي إلى تدخل عسكري، تتناسب بشكل غير كامل مع الوضع الصعب الراهن. وفي هذا الخصوص تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا علما بأنها تشكل الرأي العام وتساهم في اتخاذ القرارات السياسية على أساس صورة افتراضية قد تكون بعيدة عن الواقع. وفي جميع الحالات يجب ان يكون تنشيط الاتصالات بالأنظمة ومعارضتها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، وتشكيل بعثات لتقصي الحقائق، والاعتماد على المنظمات الدولية غير الحكومية، آليات إضافية مهمة للتأكد من صحة معلومات وردت من مناطق النزاع.

ومن المهم التحليل واستخلاص الاستنتاجات من التدخلات الخارجية التي حصلت سابقا، والتي كانت نتائجها في أغلب الأحيان مثيرة للشك، لكن منظمي التدخل يبقون مسؤولين عن الأخطاء التي ارتكبت. ومع ذلك لا يجوز إلقاء اللوم على هؤلاء فحسب، بل أيضا على القوى التي كانوا يراهنون عليها والتي تبين أنها غير مستعدة للمستوى الجديد من المسؤولية السياسية. وقد يكون من المفيد العودة إلى تأليف «الكتب البيضاء» التي تعكس أسباب النجاحات والإخفاقات.

ويثير التدخل الخارجي وسيثير مشاعر سلبية. لكن التدخل يصاحب النزاعات دائما، بهذا الشكل أو ذلك، ويؤثر فيها، ويساهم في تسويتها أو على العكس، في تعميق المواجهة. أما المجتمع الدولي، فإنه، يجب أن يحاول، على الأقل، الالتزام بشكل أكثر جدية بالقواعد التي تم تحديدها، من أجل الحيولة دون الإخلال بميزان القوى الإقليمية والداخلية نهائيا، علما بأنه لا يوجد بديل لهذا التوازن.

واليوم ترتكب فصائل المقاتلين التي تضم عددا غير قليل من المرتزقة والمتطوعين من الخارج، انتهاكات لحقوق الإنسان لا تقل عن انتهاكات النظام، إن لم تكن أكثر. وسيصمد كل طرف من طرفي النزاع حتى النهاية، فهما مسلحان جيدا ولكل منهما دوافعه ورعايته الخارجيون ومؤيدوه. لكن قد تتوفر إمكانية

أظهر النموذج السوري وجود قيود كبيرة أمام التدخل الإنساني وتطبيق فكرة «المسؤولية عن الحماية» على حد سواء

لإيجاد حل، إذا تم التوصل إلى اتفاق على المستوى العالمي (روسيا-الولايات المتحدة) وبتنسيق وثيق للجهود مع اللاعبين المحليين الذين يملكون تأثيرا مباشرا على الوضع.

يجب على المجتمع الدولي أن يحاول الالتزام بشكل أكثر جدية بالقواعد التي تم تحديدها، من أجل الحيولة دون الإخلال بميزان القوى الإقليمية والداخلية نهائيا

يجب البحث عن مساحة للمناورة حالا، لأن المجتمع الدولي لا يحرز فعلا أي تقدم بشأن سورية. وعلى سبيل المثال، كان هناك اقتراح لتشكيل لجة دولية بشأن سورية بتمثيل جميع اللاعبين الدوليين والإقليميين الرئيسيين. وقد تكون مثل هذه اللجنة قادرة على تبني موقف وتحديد مهمات وإجراءات لتنفيذها، وهذا في سياق يتعلق بالوضع في سورية.



5. الشرق الأوسط الجديد والإسلام السياسي ومصالح روسيا

السياسي في العالم العربي وتعزيزه لمواقفه، ووصول الإسلاميين إلى السلطة في الدول التي تعمرها أحداث ثورية واحتمال زيادة تأثيرهم على العمليات السياسية، مكونات مشتركة في الشرق الأوسط بأكمله. وستواصل هذه المكونات، على الأرجح، لعب الدور نفسه في المستقبل. أما بالنسبة لروسيا التي يشكل المسلمون جزءاً من سكانها والتي تعلن نفسها ويعتبرها الآخرون جزءاً من العالم الإسلامي (تتمتع بصفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي) ولها حدود مشتركة مع دول تعتبر جزءاً من مناطق الإسلام، فيؤدي كل هذا إلى رفع مكانة الشرق الأوسط على سلم المصالح السياسية الخارجية لموسكو بشكل ملحوظ.

على مدى سنوات طويلة، بدت مصالح روسيا الأساسية في منطقة الشرق الأوسط ثابتة وراسخة. وكانت روسيا تقليدياً مهتمة بتعزيز علاقات الصداقة مع جميع دول هذه المنطقة وفي توطيد الصلات التجارية وتوسيع أسواق ترويج المنتجات العسكرية والمدنية، وتنسيق الجهود في مجال الطاقة، والحيلولة دون تشكل تحالفات موجهة ضدها، والتصدي للتطرف والإرهاب والخ. ومازالت هذه المصالح

روسيا الاتحادية دولة متعددة القوميات والطوائف ولها مكون إسلامي مهم. ولا يوجد عداوة في العلاقات المسيحية-الإسلامية في روسيا

إن روسيا الاتحادية دولة متعددة القوميات والطوائف ولها مكون إسلامي مهم. ويحتل الإسلام السني وتحديداً بالمذهب الحنفي مكانة الصدارة، علماً بأنه يتعايش مع المسيحية الأرثوذكسية بصورة جيدة، بينما لا توجد عداوة في العلاقات المسيحية-الإسلامية في روسيا. كما لا يوجد في روسيا إحداء عدواني، أما المسيحية الأرثوذكسية، فقريبة من الإسلام من حيث القيم. ويلعب المسلمون دوراً بارزاً في البلاد، على الرغم من أنه ليس لديهم

قائمة حتى الآن، من حيث المبدأ، لكن السياق الذي يجري تحقيقها فيه، أصبح أكثر تعقيداً ويتطلب بحثاً عن مقاربات جديدة.

وبدأ الوضع يتغير بعد «الصحوّة العربية» التي رسمت ارتباطات أكثر تناسقاً وجدية في سياق العلاقات الإقليمية والعالمية. وبات تصاعد الإسلام



والدول التي تحدها جنوبا ولها أهمية حيوية بالنسبة لموسكو، محصورة بين الدول العربية التي هي في حالة غليان، وأفغانستان، حيث من غير المستبعد تنفيذ سيناريوهات لعودة الإسلاميين المتشددين إلى السلطة بعد انسحاب القوات الأجنبية. وتشكل هذه العمليات سياقاً جديداً أكثر ملاءمة لنشاط أنصار الإسلام السياسي داخل روسيا نفسها، علماً بأنه بات بوسعهم الاعتماد على المساعدات والدعم الواسع من قبل شركائهم في الخارج، بمن فيهم مختلف اللاعبين غير الحكوميين: صناديق ومنظمات والخ.

يذكر أن مدى التعرض للتأثيرات الخارجية مرتبط دائماً بالمشاكل الداخلية للدولة، ولا تعتبر روسيا استثنائية في هذا الخصوص. إنها تاريخياً تمثل خليطاً من المجموعات الإثنية التي تختلف من حيث الديانة والتقاليد ومستوى التحديث ومدى الاندماج الاجتماعي في حياة الدولة المشتركة للجميع. ومن المعروف أن الفروق الاجتماعية والثقافية قد تكون كبيرة جداً حتى داخل مجموعة إثنية واحدة. ويختلف سكان المدن الكبيرة بشكل كبير عن أهالي القرى الصغيرة التي كثيراً ما تكون مقفلة، والمدن والبلدات غير الكبيرة، علماً بأنهم معزولون عن الصناعات الحديثة.

وفي عدد من الأقاليم المسلمة في روسيا تبقى هذه الفجوة الاجتماعية-الثقافية عميقة جداً. إن الطابع القبلي العائلي للسياسة وعوامل النكوص الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية وتحيز الأجهزة الأمنية والبطالة والفساد، كل هذا موجود داخل الدولة الحديثة. ويشعر المجتمع بعدم تطابق المبادئ المعلنة المسجلة في الدستور مع الوضع المحلي، ما يدفع بالناس إلى التوجه إلى المتشددين وطرقهم البسيطة والمفهومة، من أجل استحصال أجوبة عن تساؤلاتهم. ويرتبط نجاح الدعوة المتشددة بالتأثير الاستعراضي وبالتطورات المستقبلية للأحداث في الشرق العربي وأفغانستان.

أحزاب سياسية خاصة بهم. كما تتمتع روسيا بخبرة في التعامل مع الدول الإسلامية القريبة وترابطها علاقات قديمة مع الدول العربية. ولا تملك روسيا أي ماض استعماري، بل هي الوريثة الشرعية للاتحاد

السوفيتي الذي كان يدعم حركات التحرر في البلدان العربية. وعلى مدى تسعينيات القرن الماضي، كانت روسيا تحافظ على علاقات مع دول المنطقة وتطورها، لكنها، إجمالاً، بسبب ضيق مواردها، لم تكن قادرة ولم تسع لزيادة دورها بشكل ملحوظ. وكانت سياسة روسيا الرامية إلى دعم عمل الشركات الروسية قبل كل شيء، وضمان الوجود الروسي في التسوية الشرق أوسطية، والحفاظ على العلاقات مع جميع اللاعبين على مستوى معين وبصيغة مجردة من الأيديولوجية، تكتسب طابعاً روتينياً بشكل متزايد. وساهمت «النهضة العربية» في ظهور شرق أوسط جديد حقا بالنسبة لروسيا.

الأحداث في الشرق الأوسط اكتسبت فجأة بعداً داخلياً بالنسبة للسياسة الروسية. روسيا تصبح ميداناً للتعامل المعقد بين القوى العلمانية والدينية، بما فيها المعتدلون والمتشددون داخل الإسلام

أما العنصر الرئيسي في هذا التطور الجديد فهو أن الأحداث في الشرق الأوسط اكتسبت فجأة بعداً داخلياً بالنسبة للسياسة الروسية. وتتسم التحديات التي بات الشرق الأوسط مصدراً لها حالياً، بطابع سياسي داخلي بالنسبة لروسيا، وهذا ما يميز الوضع الراهن عن الوضع الذي لم يكن فيه ممكناً تلخيص مصالح روسيا إلا بشكل عام للغاية. وفي الواقع، تصبح روسيا ميداناً للتعامل المعقد بين القوى العلمانية والدينية، بما فيها المعتدلون والمتشددون داخل الإسلام. وباتت روسيا نفسها





وتكمن مشكلة جزء النخبة السياسية الروسية الذي يشعر بارتياح مبرر وأحيانا غير مبرر تجاه الغرب، في أنه يفسر الفرق الموجود بين المنظومات السياسية كأنه مصدر لصراع ذي طابع وجودي. في هذا السياق، يُنظر إلى أية أحداث في العالم العربي أولا على أنها دسائس غربية (في إطار نظريات المؤامرة المألوفة)، وثانيا يفترض وقوعها في روسيا («هناك احتمال أن يدبروا لنا «ثورة برتقالية» أو ما هو أسوأ من ذلك). ويؤدي تركيز الاهتمام على اللاعبين الخارجيين بدلا من القوى السياسية الداخلية التي هي المحرك الرئيسي للأحداث المضطربة في الدول العربية، يؤدي إلى تشويه الصورة الحقيقية.

وبات الوضع في سورية تحديا جديا للسياسة الروسية. وخلافا لثورتي تونس ومصر، حيث بقيت مسألة مدى التدخل الخارجي مثيرة للجدل، على الرغم من تنامي الشعور المناهض لأمريكا، لا سيما في فترة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وروسيا، لم يترك تطور الأحداث في سورية مجالاً للشك في مدى التأثيرات الخارجية على الوضع. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وصف الأسد بأنه حليف لموسكو، إلا أن الدبلوماسية الروسية، بدعمها للنظام الشرعي، رفضت محاولات إسقاطه من قبل قوى مختلفة جدا من وجهة النظر السياسية، يوحدتها حصولها على دعم خارجي، كما أنها تطرح رحيل الرئيس كشرط مسبق لبدء أية مفاوضات. إن الموقف المبدئي الصارم لروسيا التي تدعو إلى حل سياسي للقضية دون شروط مسبقة، لا يجد أذانا صاغية في العالم العربي ومجلس الأمن. وغالبا ما جرى تفسير عزم روسيا على الدفاع عن أحكام القانون الدولي، وكأنه سعي أناني لإبقاء الأسد بأي ثمن. وفي الوقت نفسه لا يمكن نفي أن الموقف الروسي من سورية له أيضا أهمية كأداة سياسية. وكان هذا الموقف يرمي إلى دفع الغرب وعدد من اللاعبين الإقليميين إلى

ولا يقتصر خطر زعزعة الاستقرار الصادر عن الشرق الأوسط، على العامل الإسلامي فقط. لكن روسيا ترى أن التدخل الخارجي يتميز بخطورة أكبر فيما يخص الأمن. ويعتقد عدد من الخبراء الروس والأجانب بأن الأحداث في المنطقة مرتبطة بشكل وثيق بمحاولات الدول الغربية فرض جدول الأعمال الليبرالي الجديد بشكل مباشر أو غير مباشر على مجتمعات الشرق الأوسط على الرغم من غرابة ذلك

الأحداث في المنطقة مرتبطة بشكل وثيق بمحاولات الدول الغربية فرض جدول الأعمال الليبرالي الجديد بشكل مباشر أو غير مباشر على مجتمعات الشرق الأوسط على الرغم من غرابة ذلك بالنسبة لهذه المجتمعات

بالنسبة لهذه المجتمعات. وبما أن الأفكار الليبرالية تبقى غريبة وغير مفهومة بالنسبة لفئات السكان ذات النزعات التقليدية، لا يمكن أن ينتج عن التدخل الخارجي إلا رحيل الأنظمة الشرعية ليحل محلها زعماء منظمات معارضة دخلوا السياسة بالصدفة وغير جاهزين لتحمل المسؤوليات في البلاد. ويرى الخبراء أن الوضع يكون أسوأ، إذا كان الحديث يدور عن تدخل عسكري لصالح المعارضة ذاتها التي لن تكون في المستقبل قادرة إلا على تدمير كيان الدولة وتأجيج الخلافات الطائفية والإثنية. ولدى مثل هذا التطور للأحداث، يكون التدخل الغربي والتدخل من جانب الإسلام المتطرف مرتبطين أحدهما بالآخر بشكل وثيق. والأدهى من ذلك أنه يُنظر إلى الغرب (على سبيل المثال، فيما يخص موقفه من الوضع بسورية) وكأنه قوة تساهم في انتصار المتطرفين قصدا أو من غير قصد.



أن قرار الاتحاد الأوروبي بتزويد المقاتلين السوريين بالسلاح وقرار دول الاتحاد الأوروبي بالرفع الفعلي لحظر توريد الأسلحة لهم (على الرغم من وجود بعض القيود)، وتدريب المسلحين في معسكرات على أيدي خبراء غربيين، مهد الطريق لاستمرار سفك الدماء وتدمير البلاد وتصعيد الصراع، خاصة وأن هذا القرار اتخذ قبيل المؤتمر الخاص بسورية الذي يجري التحضير له.

إدراك ضرورة إقامة وزن لدور روسيا في الشؤون الدولية وأخذ آراءها ومقارباتها بعين الاعتبار. وفي هذا السياق جاء القرار بشأن توريد منظومات صاروخية من طراز «إس-300» للنظام السوري تنفيذاً للعهود الموقعة سابقاً، بالإضافة إلى الحديث عن إعادة إحياء أسطول البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر يرى الخبراء أنه كان مرتبطاً بشكل مباشر بتطورات الأوضاع في سورية. وعلى الرغم من أن البحث عن مثل هذه الآليات الإضافية للتأثير يعد

إن عفوية «الصحة العربية» وعدم استعداد العديد من الأحزاب السياسية للمشاركة فيها بما في ذلك عبر وضع برنامج اجتماعي-اقتصادي جذاب، كل هذا جعل فوز الإسلاميين لا مفر منه، خاصة وأنهم يتمتعون بهيئة تنظيمية-سياسية وإعلامية منتظمة بالإضافة إلى موارد مالية كافية. وأخذاً بعين الاعتبار أن عملية الصحة مازالت بعيدة عن النهاية، يتعين

الموقف الروسي من سورية يرمي إلى دفع الغرب وعدد من اللاعبين الإقليميين إلى إدراك ضرورة إقامة وزن لدور روسيا في الشؤون الدولية وأخذ آراءها ومقارباتها بعين الاعتبار

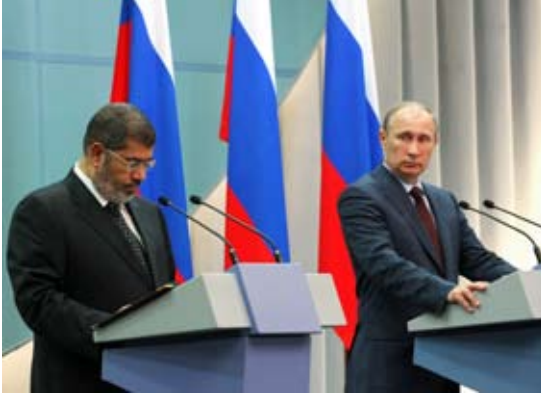
على الأحزاب السياسية والحركات المهتمة بإحداث تغييرات ديمقراطية جذرية في بلدانهم، التعويض عن الفرص الضائعة والتحضير للأحداث القادمة. ولا شك في أنه يجب على القوى التي احتلت مكان الصدارة في السياسة أن تثبت أنها قادرة على أن تصبح عاملاً فاعلاً في التغييرات، وأن تدرك مدى مسؤوليتها التاريخية، وأن تكون مستعدة لتحمل عبء القضايا المترابطة. إذا كانت هذه القوى تتقدم على هذا الطريق بنجاح، فستكون لروسيا دوافع أكثر لإقامة وتوسيع الاتصالات مع الإسلاميين المعتدلين. ويعد الاستعداد لتعزيز العلاقات مع أنظمة جديدة، أحد القيم الأساسية لروسيا، نظراً لثرائها المتعدد الثقافات.

مبرراً في جميع الحالات، إلا أنه من الأفضل ألا يؤدي هذا الأمر إلى وضع يمكن تفسيره كمشاركة مباشرة في الأحداث (على الرغم من أن ذلك هو ما يقوم به اللاعبون الآخرون).

وفي الواقع، قد لا تكون الأحداث في سورية موضوعاً للخلاف بين روسيا واللاعبين العالميين والإقليميين الآخرين فحسب، بل وقد تقدم الفرصة للتقارب والحوار البناء.

وأصبح الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة على عقد مؤتمر خاص بسورية، آلية جديدة للتعامل بين اللاعبين العالميين والإقليميين على الرغم من أن الخلافات لا تزال قائمة. وعلى خلفية مثل هذه الخلافات، يبرز تقارب المواقف بشكل متزايد، لأنه لا أحد مهتم باستمرار إراقة الدماء في هذا البلد واحتمال وصول المتشددين إلى السلطة، وهو الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على سورية والمنطقة. إلا

وقد يلعب مسلمو روسيا دور الجسر الرابط في علاقات موسكو مع العالم العربي. ومن المهم للغاية تفعيل مسألة تعليم المسلمين الروس في الدول العربية ودراسة الطلاب العرب في روسيا. وكان آلاف الطلاب العرب قد حصلوا على تعليمهم في الاتحاد



وشكلت المحادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره المصري محمد مرسي في دوربان (جنوب أفريقيا)، ومن ثم في روسيا خلال زيارة مرسي الرسمية إلى روسيا، دليلاً على استعداد وعزم روسيا على تطوير العلاقات مع الأنظمة الجديدة في العالم العربي، علماً بأن الإسلاميين يلعبون الدور الرئيسي في هذه الأنظمة. وليس مصادفة أن حصل هذا التعاون بعد انطلاقه على تقييمات عالية من قبل أغلبية المشاركين الأجانب في حوار الشرق الأوسط.

السوفيتي، والعديد منهم تزوجوا من روسيات، لكن روسيا لا تستفيد اليوم من هذه الآلية غير الرسمية للتأثير.

وبغض النظر عن الانتقادات العادلة التي توجهها روسيا إلى المتشددين، إلا أنه يجب عليها أن تميز في مواقفها تجاه مختلف المنظمات الإسلامية، خاصة وأن من بينها منظمات وأحزاب تركز في عملها على القضايا الداخلية قبل كل شيء، وتشارك في

ويعد تحسين التفاهم المتبادل، وتحقيق الهدف المشترك وهو مكافحة التطرف والإرهاب، ضرورة بالنسبة لروسيا والأحزاب الإسلامية على حد سواء في سبيل ضمان التنمية المستدامة. ويتفق السياسيون والخبراء على أن الصراع بين المعتدلين والمتشددين سيحدد مستقبل دول الشرق الأوسط بدرجة كبيرة. وقد تكون تجربة الدول العربية التي واجهت مظاهر التطرف الديني، مفيدة لروسيا وحلفائها.

قد يلعب مسلمو روسيا دور الجسر الرابط في علاقات موسكو مع العالم العربي

كما قد تكون لتجربة التعاون بين القوى الدينية والعلمانية في المنطقة أهمية بالنسبة لروسيا. أما روسيا نفسها، فكانت وستبقى دولة علمانية، ولا يمكن لها أن تكون موجودة وموحدة في أية صيغة أخرى. لكن التعامل المذكور في المجتمع متعدد الطوائف تميزه ديناميكية خاصة به، وذلك يتطلب البحث عن مقاربات جديدة تتناسب مع الأمر الواقع الدولي والوطني.

النضال من أجل الأفكار الوطنية ولا تريد العمل على أراضي دول أخرى لدعم تنظيمات إرهابية ذات سمعة وأهداف مشبوهة. وعلى سبيل المثال، خابت آمال حركة حماس آنذاك في عمليات الجهاديين في أفغانستان إذ توصلت الحركة إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تتحكمان بالمقاتلين لأهداف لا تمت للجهاد بصله. ولم تدعم هذه الحركة أبدا الانفصاليين الإسلاميين في روسيا باعتبار أن حربهم أيضا بعيدة عن القيم الإسلامية. كما أن الفلسطينيين مدينون كثيرا لدعم موسكو. وكانت روسيا قد ساهمت في تحقيق المصالحة بين حماس وفتح. ويوجد الآن أمل في تشكيل حكومة مشتركة في نهاية المطاف.

ويقول محللون في الدول العربية إن الأنظمة والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، تحتاج إلى التفاهم والتعاون مع روسيا بالإضافة إلى بناء الحوار مع الأوساط الاجتماعية-السياسية الروسية. ونظرا لاحتمال وجود تحيز في روسيا بشأن مسألة دور ومكانة الإسلام في حياة المجتمع والسياسة، يجب أن يدور الحديث قبل كل شيء، عن توضيح برامج الأنظمة الجديدة

إن ما قلناه أعلاه لا يعني، طبعاً، أنه من الضروري دعم أية خطوة تقوم بها حماس. لكن برأينا يجب التشديد على الفروق التي تميز الحركة عن فصائل فلسطينية إسلامية أخرى أكثر تشدداً وأقل مسؤولية، مثل «الجهاد الإسلامي» والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة.



السياسة ذات النزعة الإسلامية في المشرق العربي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تمارس السياسة في هذا الاتجاه بما يكفي من التوازن، لأنه من الواضح أن العالم الإسلامي ليس موحدًا، وتوجد فيه مجموعات دول تتميز علاقاتها بعضها ببعض بالمواجهة والتنافس على المستوى السياسي والطائفي على حد سواء. وبرأينا، يجب اتخاذ الخطوات الرامية إلى تحسين السمعة والمكانة، ليس على المستوى الرسمي فحسب، بل وعبر قنوات التبادل العلمي والثقافي والاجتماعي والنسائي والشبابي والرياضي، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية وإجراء مهرجانات ثقافية ورياضية وشبابية وطلابية، باعتبار أن هذه الفعاليات ستساعد ممثلي الثقافات والتقاليد المختلفة على التوصل إلى تفاهم أفضل وتذليل حالة عدم الثقة المتبادلة والتحيز.

وأهدافها في السياسة الداخلية والخارجية وموقفها من التعامل مع الأقليات الطائفية والإثنية ومكان المرأة في المجتمع الإسلامي.

على روسيا تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين سمعتها في العالم العربي الإسلامي وتوضيح أهدافها في السياسة الخارجية وخطواتها العملية

من جانب آخر، يجب على روسيا تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين سمعتها في العالم العربي الإسلامي وتوضيح أهدافها في السياسة الخارجية وخطواتها العملية، كي لا تعطي مسوغًا لتفسيرها كأنها تتعارض مع مصالح الانظمة الجديدة والقوى

6. الخاتمة

قرار وزير الداخلية بإغلاق قنوات دينية مع التصور الغربي للديمقراطية. أما العاهل السعودي، فبعد مرور ساعتين على إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسي إبعاد مرسي، دعم الانقلاب وأرسل برقية تهنئة لعدلي منصور الرئيس الجديد الذي عينه الجيش.

//Bruce Riedel. Saudi Arabia Cheers the Coup in Egypt. «The Daily Beast», July 7, 2013//

وأعلن حكام دول الخليج الأخرى عن دعمهم أيضا (باستثناء قطر المؤيدة لـ «الإخوان»). وكان استنكار الزعيم التركي للانقلاب بمثابة حدث توتر كبير في العلاقات بين السعودية وتركيا باعتبارهما القوتين الأكثر تأثيرا في المنطقة اللتين تطابقت مواقفهما تقريبا على الجبهة السورية. وزعم محللون أن الانقلاب المصري «خفض من الروح المعنوية» للقيادة التركية،

//Candar Cengiz, July 8, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/07/turkey-akp-demoralized-egypt-coup.html#xzz2YXj9J2oB//>

وأن ما حدث سيؤثر حتما على سياسة أنقرة في الملف السوري. وتحدث بعضهم عن أزمة نموذج حزب «العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان، وخير دليل على ذلك استمرار الاحتجاجات في إسطنبول وبعض المدن الأخرى في البلاد. وأثار سقوط الإخوان خوف قادة حركة «حماس» الذين أخذوا يسترشدون بهم في الأونة الأخيرة.

ويمكن الافتراض أن التطورات اللاحقة للأحداث في الشرق الأوسط ستزيد من أهمية قضية الإسلام السياسي في السياسة الإقليمية والدولية.

بعد إعداد هذا التقرير للطبع، شهدت مصر محنة جديدة من التحول. فبعد موجة من الاحتجاجات المناهضة للرئيس والإسلاميين، أبعاد العسكريون مرسي عن الحكم، وأقدموا على حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور وتشكيل القيادة المؤقتة للدولة لحين إجراء الانتخابات. وعلى الرغم من الطابع المفاجئ لتطور الأحداث هذا، إلا أنها أكدت على عدد من الاستنتاجات التي توصلنا إليها سابقا. أولا، «الصحة العربية» عملية طويلة الأمد ومؤلمة قد تشهد دول المنطقة خلالها تغييرات وهزات جديدة. ثانيا، أصبح «الشارع العربي» فاعلا سياسيا هاما قادرا على إحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم. ثالثا، ظل العسكريون، في مصر على الأقل، من القوى الأكثر تأثيرا التي لم تتراجع حتى أمام «الإخوان المسلمين» الذين حصلوا على دعم نصف السكان تقريبا. رابعا، تبين أن المجتمع المصري منقسم على غرار المجتمع السوري وغيره، وعلى الأرجح لن يتم تجاوز هذا الانقسام بسهولة، ولا يوجد فيه خاسرون ومنتصرون واضحون حتى الآن. ومن الواضح أن تسوية أصعب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد لن تكون بالنسبة للسلطات الجديدة أسهل مما كانت عليه بالنسبة لإدارة «الإخوان المسلمين».

ومن الملفت أن الولايات المتحدة التي دعمت إسقاط نظام مبارك بحماس وراهنّت على دعم الإسلاميين المعتدلين بعد إعلانهم الانحياز للديمقراطية، دعمت في هذه المرة إبعاد رئيس منتخب ديمقراطيا عن السلطة من خلال انقلاب عسكري. وهيئات أن يتوافق